الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الاثنين، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للأعضاء، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين المتجددة لهذه المرحلة من عملنا قد أُغلقت في الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عقب القرار المتخذ عند استئناف الجلسة يوم الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.2). وأرجو أن تكون جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أثناء المناقشة العامة قد تمكنت من تسجيل أسمائها في القائمة قبل حلول الموعد النهائي. فكلما كان من مقررا عقد جلستين مخصصتين لنفس البند من جدول الأعمال في اليوم نفسه، نذكر الوفود بأن تتفضل بممارسة حقها في الرد في نهاية اليوم. ونود تذكير الوفود أيضا بأن قائمة المتكلمين في مناقشاتنا المواضيعية ستفتح غدا، الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وقبل الانتقال إلى قائمة المتكلمين اليوم، أحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على أن تضع في اعتبارها الحد الزمني المقترح لإلقاء البيانات. وسأستمر في التعويل على تعاونهم في قصْر بياناتهم على ثماني دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية و ١٣ دقيقة للذين يتكلمون باسم عدة وفود. وأشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بنسخة مختصرة وتقديم البيان الكامل الذي سيُنشر على بوابة الخدمات الإلكترونية الموفرة للورق PaperSmart. وأشجع أيضا الجميع على التكلم بسرعة معقولة من أجل إتاحة الترجمة الشفوية المناسبة.

السيد برونغثورا (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تايلند تهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن الدورة الرابعة والسبعين تحت قياتدكم ستكون ناجحة وهادفة. ونتقدم بالشكر أيضا إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وفريقها القدير على دعمهم المستمر في النهوض بقضايا نزع السلاح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

إن نزع السلاح شرط مسبق لتحقيق السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان على الدوام. وتايلند، بوصفها مدافعا قويا عن التنمية المستدامة، مع التركيز على الناس، وأيضا بوصفها الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في إطار موضوع ”النهوض بالشراكة من أجل التنمية المستدامة“، لن تدخر وسعا في النهوض بالتزامنا بتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية والتمسك به، مع نزع السلاح كأداة مهمة في هذا المسعى، بطبيعة الحال.

وتسترشد تايلند بإيمانها الراسخ بسمة التعاضد لآليات نزع السلاح والنهج الإنمائية لإقامة مجتمعات سمتها السلام والاستدامة والرخاء. وما من مكان يتجلَّى فيه هذا المبدأ التوجيهي أكثر مما يتجلى في جهودنا لنزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية. ونحن ندرك تماما الخطر الذي تشكله المناطق تتبعثر فيها الألغام على حياة البشر وسبل عيشهم، ولأننا دولة طرف ملتزمة في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فإننا مصممون على إزالة جميع الألغام الأرضية في تايلند بحلول عام ٢٠٢٣. ويمكننا أن نعلن بفخر أن ٨٦ في المائة من مجموع منطقتنا الملوثة أصبحت الآن خالية من الألغام ابتداء من هذا العام. وتؤيد تايلند أيضا معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها صكا أساسيا متعدد الأطراف يعزز الشفافية والمساءلة عن استخدام الأسلحة ونقلها، مع مراعاة المبادئ الإنسانية أيضا. ولذلك، فإننا ملتزمون بالعمل من أجل التصديق عليها.

ولقد شهدنا هذا العام توترات متزايدة تقوض بوضوح جهودنا والتقدم الذي تحقَّق نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونؤمن بأن الحوار البناء بين جميع أصحاب المصلحة أمر أساسي لإبقائنا على المسار الصحيح. وسيكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة مهمة لنا جميعا لإعادة بناء الثقة والمضي قدما في تنفيذ تعهدات نزع السلاح. وكدليل على جهودنا المستمرة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، نود أن نؤكد على أهمية معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تعمل على استكمال جهود نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ولذلك نهنئ جميع الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية خلال الأسبوع الرفيع المستوى في الشهر الماضي، وندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة هي إنجاز بارز يؤكد فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف لبناء السلام والأمن في الشرق الأوسط. ونكرر الإعراب عن دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة وندعو إيران إلى العودة إلى الامتثال الكامل. وندعو كذلك جميع الأطراف المعنية إلى العمل معا على نحو بناء لإيجاد حلول متوازنة للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

وترحب تايلند بالجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الأطراف للدخول في حوار بغية إحراز تقدم إيجابي في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل في أن تستمر هذه الجهود المشجعة بحسن نية وأن تحقق نتائج ملموسة حتى تصبح شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا نرفض أي استخدام للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولذلك سنواصل العمل عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جميع جوانب الاتفاقية. ولا تزال تايلند متمسكة

بالقاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة البيولوجية، وتشجع في الوقت نفسه التطبيقات السلمية للعلوم البيولوجية والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. ونؤمن بأنه لا بد من زيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ببروتوكول ملزم قانونا يتعلق بالتحقق.

ومع أن التطور السريع بدون رقابة للتكنولوجيا الجديدة يفتح آفاقا جديدة، فإنه يخلق أيضا ساحات محتملة للصراع، ولا سيما في الفضاء الخارجي وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، تؤيد تايلند تأييدا تاما الأطر القائمة وترحب بالمبادرات الجديدة، التي ينبغي بطبيعة الحال أن تصاغ وفقا للقانون الدولي، وأن تهدف إلى كفالة عدم استخدام هذه التكنولوجيا في الأغراض غير السلمية، بل في دعم وتعزيز مكاسب التنمية المستدامة.

وفي الختام، وفي ظل تدهور البيئة الأمنية الدولية الذي يضع هيكلنا المتعدد الأطراف لنزع السلاح على المحك، يجب أن نظل ثابتين ومتفائلين. وبنزع السلاح يصبح تحقيق عالم من السلم والأمن المستدامين والدائمين قريبا المنال. وتحث تايلند جميع الأطراف على إعادة تنشيط ودعم جميع جهودنا الرامية إلى إيجاد عالم أكثر أمنا وسلاما للأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة وانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

ونكرر الإعراب عن تأييدنا لخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية لتأمين مستقبلنا المشترك. إن الأسلحة النووية لم تستخدم إلا مرتين في عام ١٩٤٥، ولكن ما يقرب من ١٤ ٠٠٠ رأس حربي نووي لا تزال موجودة حتى اليوم، وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها. وفي ظل البيئة الأمنية المجزأة وغير المستقرة اليوم، حيث تتعرض تعددية الأطراف لضغوط متزايدة، يرى وفد بلدي أن هناك ثلاث مسائل ملحة يجب على اللجنة الأولى أن تعالجها لتمكيننا من السعي إلى تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

أولا، يجب على المجتمع العالمي أن يواصل تأكيد وتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد عرَّضت التطورات الأخيرة السلم والأمن الدوليين للخطر. والطريق للمضي قدما بخطة العمل الشاملة المشتركة غير واضح بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وقرار إيران في تموز/يوليه بوقف تنفيذ بعض التزاماتها. وتحث سنغافورة جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وتدعو إيران إلى مواصلة تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الدوليين. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف الانخراط في حوار للحفاظ على الاتفاقات المتفاوض عليها دوليا. وبعد إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، نتطلع إلى النجاح في تجديد معاهدة ستارت الجديدة. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في آسيا، تحث سنغافورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بالتزاماتها الدولية وتكرر تأييدها لإخلاء هذا البلد سلميا من الأسلحة النووية من أجل تجنب تقويض التقدم الذي تحقَّق مؤخرا.

ويجب على المجتمع العالمي أن يصون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يعززها مع اقترابنا من الذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ. ونشيد بجهود ماليزيا بوصفها رئيسة اللجنة التحضيرية الثالثة للمعاهدة. وعلى الرغم من عدم وجود وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء، ينبغي للدول الأطراف أن تبني على مناقشاتها بغية إنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع

في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتطلع أيضا إلى دورة ناجحة لهيئة نزع السلاح في العام المقبل. وإلى جانب معاهدة حظر الأسلحة النووية، تتيح تلك الصكوك للمجتمع الدولي مسارات متعددة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤيد سنغافورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، حيث أنها تمثل خطوات ملموسة بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. ونعيد تأكيد التزامنا بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ونتطلع إلى مواصلة الحوار مع الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن انضمامها دون تحفظات إلى بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونرحب أيضا بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام حقيقي ودائم في شرق أوسط خال من الأسلحة النووية.

ثانيا، يجب على الدول الأعضاء أن تواصل المناقشات بشأن وضع معايير دولية مشتركة لنقل الأسلحة التقليدية بغية تمكيننا من إنهاء الاتجار غير المشروع وتسجيل المخزونات. وبوصفها من الدول الملتزمة الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، تشجع سنغافورة جميع الدول على الإبلاغ عن عمليات النقل الدولي للأسلحة لضمان قدر أكبر من المساءلة ووضع معايير دولية موحدة. وفي شأن ذي صلة، كان من دواعي سرور سنغافورة أن تتاح لها الفرصة للمشاركة والمساهمة في المناقشات التي أجراها في وقت سابق من هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠١٩.

ثالثا، نعتقد أنه من المهم أن تسعى الدول الأعضاء إلى وضع معايير للسلوك الرشيد للدول في ساحات النزاع الجديدة، مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. فالهجمات الإلكترونية يمكن أن تقوض الوعد بمستقبل رقمي مشترك. وترحب سنغافورة بإنشاء ”الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“ و ”فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي“، وتتطلع إلى مناقشاتهم الموضوعية، استنادا إلى العمل الذي قامت به فرق الخبراء السابقة. فالفضاء الخارجي معرض أيضا لخطر أن يصبح ساحة لسباق التسلح. وتتطلع سنغافورة إلى استكشاف مبادرات عملية، مثل وضع إطار دولي مفتوح وشامل للجميع من أجل ضمان أمن واستدامة هذه المشاعات العالمية.

وتأخذ سنغافورة التزاماتها الدولية بعدم الانتشار ونزع السلاح مأخذ الجد. وقد قمنا بمواءمة لوائحنا التنظيمية للصادرات مع النظم الدولية لمراقبة الصادرات، ونحن ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك بغية منع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل. وسنغافورة تشارك في قيادة عمل فريق وضع السياسات التابع لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في مجال حماية سلامة النظام المالي العالمي من تمويل الانتشار. ونشارك بنشاط أيضا في المبادرات الدولية لمكافحة الانتشار النووي مثل عمليات المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

إن المبادرات الوطنية والإقليمية يجب أن تكمل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية الدولية المترابطة والعابرة للحدود. ويجب أن نضاعف التزامنا بإيجاد أرضية مشتركة واتخاذ إجراءات موضوعية لتحقيق الهدفين المتلازمين: نزع السلاح النووي الكامل وعدم الانتشار. وسنغافورة ملتزمة بالاضطلاع بدور بناء ونشط جنبا إلى جنب مع جميع الدول لبلوغ تلك الغاية.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وكذلك عودتها للظهور في بعض مسارح العمليات، مصدر قلق كبير. أولا وقبل كل شيء، إن الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية في سورية غير مقبول ويشكل تهديدا خطيرا للغاية. ولهذا السبب، من الضروري أن يكون مشروع القرار الذي سيُناقش مرة أخرى هذا العام في اللجنة الأولى حازما وجوهريا. ولذلك، فإنه كان من المهم للغاية تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، وهي خطوة نرحب بها. إن استخدام الأسلحة الكيميائية يخالف أحد المحظورات الأساسية، ولا بد من تنفيذ جزاءات في هذا الصدد. ولذلك، أطلقت فرنسا ”الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية“، التي انضم إلينا فيها ٣٩ شريكا.

وفيما يتعلق بإيران، فإن اتفاق فيينا لعام ٢٠١٥ هو اتفاق قوي يعزز نظام عدم الانتشار النووي. وهو لا يزال نافذا، وفرنسا ملتزمة التزاما كاملا، مع شركائها الأوروبيين، بدعم تنفيذه، الذي يجب أن يكون صارما وشفافا في جميع أحكامه. ويشعر بلدي بالقلق إزاء تنفيذ إيران لأحدث الإعلانات الصادرة عنها. ويجب على إيران أن تعود إلى الاحترام الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وسنواصل العمل مع شركائنا لتحقيق ذلك. ونؤيد أيضا عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يجب أن تواصل عمليات التفتيش التي تقوم بها وأن تضطلع بمهامها بكل الطرق. ويجب أن يحظى قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد خطة العمل بالاحترام التام. لقد واصلت إيران تطوير برنامجها الوطني وزيادة عدد عمليات إطلاق القذائف المصممة لحمل أسلحة نووية. ويجب عليها أيضا، – وفقا لما تقتضيه قرارات مجلس الأمن، أن توقف فورا عمليات النقل غير المشروع للقذائف والتقنيات التسيارية إلى الجهات من الدول ومن غير الدول في المنطقة. وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، فإننا مضطرون إلى أن نستنتج أن برنامجها النووي لا يزال مستمرا، كما تشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبرنامجها للقذائف التسيارية في مرحلة التطوير الكامل، كما يتضح من عمليات إطلاقها المتكررة لهذه القذائف في الأشهر الأخيرة. ولم يُتخذ أي إجراء جاد لتفكيك هذه الأسلحة.

في السنوات القليلة الماضية، كثيرا ما كان يجرى تناول نزع السلاح على حدة، بمعزل عن البيئة الأمنية. وكان ذلك الجهل بالسياق الحالي هو تحديدا السبب في إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية من خلال ما يسمى بالنهج الإنساني لنزع السلاح النووي. وبالنسبة إلى فرنسا وعدد كبير من الدول في أوروبا وآسيا على وجه الخصوص، ما زال الردع النووي يساهم في حفظ الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

ترحب فرنسا، بصفتها رئيسة اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لهذا العام، بجودة العمل وتأمل أن يستمر الزخم في الفترة السابقة للمؤتمر الاستعراضي التاسع للاتفاقية. وفي ضوء الخطر الذي يشكله التهديد البيولوجي، يجب أن نعمل من أجل التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وهو هدف الرئاسة الفرنسية لاجتماع عام ٢٠١٩.

وفي أوروبا، يبعث تفكيك الهيكل الأمني الموروث عن الحرب الباردة على القلق الشديد. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، مقترنا بانقضاء أجل معاهدة ستارت الجديدة، في عام ٢٠٢١، قد يعيدنا إلى وضع لم نشهده منذ ستينيات القرن الماضي، مع غياب تام لأي تنظيم للمنافسة النوويّة بين الولايات المتحدة وروسيا. ويبدو اليوم أن نهج العمل الجماعي ينحسر تدريجيا، على الرغم من التشريعات الصارمة. ولهذا السبب، أطلقت فرنسا وألمانيا ”التحالف من أجل تعددية الأطراف“، وهو رابطة غير رسمية تضم بالفعل أكثر من ٥٠ بلدا تعتقد أن الضمان الوحيد الموثوق به للسلام هو بناء نظام متعدد الأطراف يرتكز على القانون

الدولي. وقررت فرنسا أيضا تأييد عدة إجراءات في خطة الأمين العام لنزع السلاح، ونؤيد بصفة خاصة الإجراءات ٩ و ١٠ و ١١ من الخطة.

أود الآن أن أنتقل إلى بعض الأحداث الرئيسية المقبلة، أولها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٢٠. ويجب على الولايات المتحدة وروسيا اللتين ما برحتا تحتفظان بأكثر من ٩٠ في المائة من كل الترسانات النووية مواصلةُ جهودهما لتقليص مخزوناتهما. وينطوي ذلك على تمديد معاهدة ستارت الجديدة في عام ٢٠٢١ والتفاوض على معاهدة لتحل محلها. ومن الضروري التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضروريا لمنع استحداث أسلحة جديدة. وأخيرا، فإن العمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي والحد من المخاطر الاستراتيجية وضمانات الأمن السلبية والشفافية، لا تزال جميعها أمورا ذات أهمية بالغة أيضا لبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ويجب أن نستجيب بحزم في مواجهة أزمات الانتشار النووي، بما في ذلك عن طريق تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكافحة تدفقات الانتشار. ويجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار ومع الاحترام الكامل للبيئة. وأخيرا، يجب أن نواصل العمل على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تصبح معاهدة تجارة الأسلحة عالميةً حقا وأن يستمر تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وأخيرا، ينبغي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أن يمكّن الدول من اتخاذ إجراءات، لا سيما في مكافحة تحويل مسار هذه الأسلحة إلى الجماعات الإجرامية والإرهابية.

وتتيح الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني فرصا إنمائية مهمة، ولكنها تُفرِز العديد من التحديات الأمنية. واليوم، أصبح الفضاء في صميم المنافسة الإستراتيجية والصناعية التي تؤثر على التطبيقات المدنية والعسكرية على حد سواء. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى الحرص على سلامة الأنشطة الفضائية وقابليتها للاستمرار على المدى الطويل. وتواصل فرنسا التشجيع على زيادة المشاركة بغية تطبيق معايير السلوك الرشيد في الفضاء الخارجي، بما في ذلك عن طريق حظر التسبب عن عمد في مختلف أنواع الحطام المداري المُعمِّر. وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه يجب علينا إيجاد حلول دائمة لصعوبات تمويل اتفاقيات نزع السلاح. وسنظل أيضا يقظين أيضا لكفالة استمرار احترام متطلبات تعدد اللغات في هذه المحافل.

في الختام، تبدأ اللجنة الأولى للجمعية العامة أعمالها مرة أخرى خلال دورتها الرابعة والسبعين في سياق صعب. ونعتقد أنه يلزم مواصلة الحوار عبر الإقليمي. ويجب علينا أن نتخلى عن منطق الوصم وأن نعود إلى الطريق الصعب المؤدي إلى التوافق.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم في الاضطلاع بالمهام التي أُوكِلت إلينا.

ولا تزال اليابان ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إننا نعيش في بيئة أمنية قاسية وغير مستقرة تتسم بتزايد التوترات الدولية وتغير ميزان القوى العالمي وتكرار شن هجمات من قبل الإرهابيين والمتطرفون العنيفين ونشوء تكنولوجيات تخلق تحديات جديدة، منها ما هو في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وفي ظل هذه الظروف،

ولأن الأمن الدولي ونزع السلاح يعززان بعضهما بعضا، يجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية وغير الحائزة لها على السواء أن تعزز اتخاذ تدابير ملموسة وواقعية. ومن أهم الجهود المبذولة في هذا الصدد الحفاظ على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه. ومن الواضح أن تآكل النظام الدولي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار لا يفيد أي دولة. وينبغي أن نحسِّن البيئة الأمنية الدولية وأن نسعى إلى إحراز تقدم جوهري في نزع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم الانتشار بُغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تضع نصب أعينها التزاماتها وتعهداتها بموجب جميع جوانب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة، من أجل المساعدة على تقارب الآراء وإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى اختتام ناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، تشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تتخذها بصورة مشتركة تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة من خلال الإبلاغ والحوار التفاعلي والحد من المخاطر النووية وإجراء مناقشات موضوعية بهدف بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، فضلا عن الجهود المختلفة الرامية إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن وتقديم إسهامات عملية في التحقق من نزع السلاح النووي والتثقيف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، ستساعد هذه الجهود المشتركة على إعادة بناء التعاون والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء. وخلال هذه الدورة، ستقدم اليابان مشروع قرار جديد بعنوان ”مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشرافي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية“، يُركِّز على المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار. وهو يتضمن قائمة من ستة إجراءات ويشدد على ضرورة إجراء حوار صادق بشأن المسائل المتوسطة والطويلة الأجل التي يصعب حلها على الفور في البيئة الأمنية الراهنة، مثل طريقة تعاملنا مع السياسات والمذاهب النووية في إطار مناقشات نزع السلاح النووي. ويحدونا الأمل أن يحظى مشروع القرار بتأييد واسع بين الدول الأعضاء.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هورن (أستراليا).

لقد رحبت اليابان باجتماع ستوكهولم الوزاري بشأن نزع السلاح النووي الذي عقد في حزيران/يونيه، والاجتماع العام المعقود في تموز/يوليه بشأن تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. لقد ساعد اجتماع ستوكهولم على بناء زخم لجهود نزع السلاح النووي من خلال المشاركة على الصعيد السياسي، وأسهم اجتماع تموز/يوليه في بناء الثقة من خلال مناقشاته التفاعلية بين المشاركين. ونأمل أن يجري تشاطر نتائج تلك الاجتماعات مع جميع الدول الأعضاء وأن تشجع على إجراء مزيد من المناقشات في محافل نزع السلاح الأخرى، وكذلك في محافل في إطار معاهدة عدم الانتشار، ومنها مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، اجتمع ”فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي“ خمس مرات منذ عام ٢٠١٧ وناقش مبادئه التوجيهية الأربعة المتعلقة بنزع السلاح النووي. ونأمل أن نستفيد من تقرير رئيس الفريق، الذي يُؤمل أن يصدر في الأسبوع القادم، في تقديم مقترحات ملموسة في محافل معاهدة عدم الانتشار ومؤتمر نزع السلاح ومحافل نزع السلاح الأخرى.

وفي مواجهة الحالات التي تعوق تقدم نزع السلاح النووي، تأسف اليابان بشدة لعمليات إطلاق كوريا الشمالية المتكررة للقذائف التسيارية، التي تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعيد اليابان تأكيد التزامها القوي بهدف تحقيق

التفكيك الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه لجميع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية وبرامجها النووية القائمة ومرافقها ذات الصلة، فضلا عن قذائفها التسيارية أيا كان مداها، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو أيضا جميع الدول إلى أن تنفذ تلك القرارات تنفيذا كاملا.

إن تدهور البيئة الأمنية الدولية، التي تتسم بتوترات عالمية ونزاعات إقليمية وغيرها من التحديات الملحة، يؤكد أهمية الحفاظ على القواعد الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وقد أصبح استخدام الأسلحة الكيميائية في العالم قضية ساخنة في السنوات الأخيرة، وتؤيد اليابان تأييدا تاما دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد هوية مرتكبي استخدامها. ونحن ملتزمون أيضا بتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونقدم مساهمات كبيرة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل تيسير الحلقات الدراسية وحلقات العمل لهذا الغرض. ولا تزال اليابان ملتزمة بالتصدي للتهديدات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل من خلال هيكلنا الحالي لنزع السلاح.

وبالنظر إلى الأثر المحتمل للتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة على الأسلحة التقليدية، نرحب بالمناقشات النشطة التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وفي إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وسنواصل الإسهام في تلك المناقشات الشاملة والبناءة. وتؤيد اليابان الأولوية التي يوليها رئيس المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات من أجل منع تحويل مسار الأسلحة، وتواصل العمل مع الدول غير الأطراف في المعاهدة، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن خطة الأمين العام لنزع السلاح مبادرة مفيدة تمهد الطريق لنزع السلاح بإرسائها خيارات مختلفة لمعالجة هذه المسألة. ونعتقد أنها مبادرة ممتازة للنهوض بالحوار وتعزيز بناء الثقة. واليابان مستعدة، مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء، لترجمة خطة تنفيذها إلى إجراءات ملموسة.

في الختام، أعتقد أنه يجب علينا التركيز على التنفيذ والتفاعل والمبادرة من خلال اتباع نُهج مهنية واستباقية وعملية لكي نتمكن من تعزيز العمل الموحد في هذه المرحلة الحاسمة والمهمة.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد نيوزيلندا أن يعرب عن أطيب تمنياته للرئيس فيما يوجه أعمال اللجنة الأولى هذا العام في تقييمها السنوي للتطورات في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ومهمته ليست سهلة. وهو يرأس لجنتنا في وقت نرى فيه، كما قال الأمين العام غوتيريش في مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق من هذا العام، أن الدول لا تلتمس الأمن في القيمة الجماعية المثبتة للدبلوماسية والحوار، بل في تطوير وتكديس أسلحة جديدة. وفي خطاب الوداع الذي ألقاه في وقت سابق من هذا العام، في مؤتمر نزع السلاح أيضاً، استخلص السيد مايكل مولر، المدير العام المنتهية ولايته لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، دروساً من التاريخ في تنبيهنا إلى الخطر المتمثل في أنه حينما لا تلتمس الدول الأمن في القيمة الجماعية للدبلوماسية والحوار وإنما في الحماية الزائفة للأسلحة، فإنها كمن يسير على غير هدى نحو كارثة.

ومما لا شك فيه أن المشهد الحالي لنزع السلاح والأمن في العالم مشهد صعب. وفي الواقع، يكمن أحد الآفاق القليلة التي تبعث على التفاؤل في الإجراءات التي اتخذها الأمين العام، في جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار وتحقيق نتائج أمنية أكثر إيجابية من خلال إطلاق جدول أعماله لنزع السلاح في العام الماضي. وعلى حد قوله، لقد وضع جدول الأعمال هذا ليكون أداة لدعم عمل الدول الأعضاء. والواقع أن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا، نحن الدول الأعضاء، لوقف سباق التسلح، واستعادة قيمة الدبلوماسية والحوار، وإعادة الالتزام بنزع السلاح

ورؤية ميثاق الأمم المتحدة. وهذا بالتأكيد ما يوجهنا جدول أعمال الأمين العام نحوه. واستجابة لذلك، اختارت نيوزيلندا ثلاثة بنود متصلة بنزع السلاح بوصفها محور تركيزنا الرئيسي لإجراءات متابعة محددة.

أولا، تعهدنا بتجديد جهودنا لدعم الإجراء ٦ من الإجراءات المحددة في جدول الأعمال، وهو الإجراء الذي يعالج الخطر الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية. وإلى جانب الدعم الذي قدمناه للتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية وإبرامها، فإن الكثير من العمل الذي قامت به نيوزيلندا مؤخرا بشأن الحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية تركز على عضويتنا في مجموعة إلغاء حالة التأهب التي نقوم فيها حاليا بدور المُنسِّق. وقد عملت مجموعة إلغاء حالة التأهب، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧، على الحض على خفض درجة الاستعداد لإطلاق منظومات الأسلحة النووية كخطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي، ولكن أيضا كتدبير للحد من المخاطر. ونتفق مع ملاحظة الأمين العام أن إلغاء حالة التأهب جانب من جوانب الحد من المخاطر النووية ينبغي أن نتمكن من إحراز تقدم فيه. وستسعى مجموعة إلغاء حالة التأهب جاهدة في هذا الاتجاه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة العام القادم.

ثانيا، ستقدم نيوزيلندا دعما قويا للإجراء ١٤ من إجراءات جدول الأعمال، الذي يركز على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وإننا كعضو منذ بضع سنوات في المجموعة الأساسية المعنية بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، نرحب بدعم جدول الأعمال للعمل على معالجة كل من الأنماط الفورية والطويلة الأجل للأضرار التي تصيب المدنيين والبنى التحتية المدنية من جراء استخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق.

ونعرب عن امتناننا الشديد لحكومة النمسا لاستضافتها مؤخرا مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في حرب المدن، ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر للمضي قدما نحو إصدار إعلان سياسي، وهو صك سيساعد على تركيز الاهتمام على أهمية الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. ونأمل أن يكون لعملنا في هذا المجال وإصدار الإعلان السياسي في العام المقبل في دبلن أثر ملموس على هذه المشكلة الحقيقية جدا، التي تتجلى في الصراعات اليوم.

ويتعلق المجال الرئيسي الثالث لنيوزيلندا بالإجراء ٢٠ وتركيزه على العنف وانعدام الأمن الذي تُحدِثه الأسلحة الصغيرة في أجزاء كثيرة من العالم. لقد كان بلدي مؤيدا قويا لمعاهدة تجارة الأسلحة منذ اعتمادها هنا في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣. ويُعبِّر دعمنا الرسمي لهذا البند عن رغبتنا في مواصلة البناء على التزام نيوزيلندا بمعاهدة تجارة الأسلحة وأنشطة التوعية الجارية التي نضطلع بها في هذا الشأن، فضلا عن الجوانب الأخرى لقضايا الأسلحة الصغيرة، والتي لها دور مهم تؤديه من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في منطقتي، منطقة المحيط الهادئ.

وتتطلع نيوزيلندا إلى العمل مع جميع الدول التي تطوعت للعمل بشأن تلك البنود وكذلك بشأن بنود أخرى للعمل في إطار جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح. ونشاطر الأمين العام الأمل في أن يكون جدول الأعمال بمثابة حافز لأفكار جديدة وسبل جديدة للعمل معا، حتى يمكن تعزيز الدبلوماسية والحوار وإعادة نزع السلاح إلى صلب الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والأمن.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.3).

ولا تزال الأسلحة النووية تشكل مصدر قلق بالغ على السلم والأمن الدوليين. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر حدوث تفجيرات عرضية أو بالخطأ أو غير مأذون بها أو متعمدة يظل قائما، وهو ما يعرض البشرية والبيئة لآثارها الكارثية. لذلك، نحن على اقتناع بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الأساسي الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، والتي أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ولذلك، نحن ندعم بقوة منطقة جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وفي ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالنظر إلى أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الضروري أن نتخذ بحسن نية تدابير فعالة تهدف إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة من هذه المعاهدة من أجل سد الفجوة القانونية بشأن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. ويؤيد وفد بلدي تنفيذ الركائز الثلاث وهي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث إننا نرى أنها تخدم المصالح الفضلى للمجتمع الدولي.

وتواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دعم جهود المجتمع الدولي الرامية لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك صدقنا في أيلول/سبتمبر على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ونأمل أن تحذو الدول الأعضاء الأخرى حذونا من أجل تيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، حتى يمكن أن تساهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ورحَّب وفدي أيضا باجتماع الجمعية العامة الذي عقد في أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وينبغي لنا مضاعفة جهودنا لزيادة الوعي العام وتشجيع التثقيف بشأن خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل حتى لا تسلك الأجيال المقبلة مسار حيازتها. ونريد أيضا التأكيد على أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. بيد أن عدم إحراز تقدم في هذا الصدد لا يزال مبعث قلق. ويحدونا الأمل أن الدول التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستفعل ذلك.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بعقد اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، مما أتاح فرصة جيدة للدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة المهمة، ولا سيما مواصلة تطوير القواعد والمعايير والمبادئ المتعلقة بالسلوك المسؤول للدول في هذا المجال في سياق الأمن الدولي.

ومن جانبنا، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها بلدا صغيرا ذا موارد محدودة ولكن إرادة سياسية حازمة، تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك أصبحنا دولة طرفا في عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، ونحن ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا الدولية بموجب المعاهدات التي نحن طرف فيها.

وأود أن أتطرق إلى خطر الذخائر العنقودية، إذ إن استخدامها يُخلّف آثارا عشوائية خطيرة وطويلة الأمد على الناس والتنمية. وكانت الذخائر العنقودية أكثر الأسلحة استخداما في بلدي خلال الحرب، ولا تزال الذخائر غير المنفجرة تقتل وتشوه شعبنا وتعوق تنمية البلد. ولا يُعرف عدد السنوات

التي سيستغرقها تطهير المناطق الملوثة بالذخائر غير المنفجرة، لأنها واسعة جداً. ونحن بحاجة إلى موارد ضخمة لدعم ذلك العمل. ولهذا السبب، كما تعلم اللجنة، تسعى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جاهدة على الصعيد الوطني لتنفيذ الهدف ١٨ من أهداف التنمية الوطنية المستدامة المعنون ”حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة“. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودنا الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف وأهداف التنمية المستدامة الأخرى أيضا.

وفي الختام، أحث الدول الأعضاء على التحلي بإرادة سياسية قوية وبذل جهود متضافرة للنهوض بأهدافنا النهائية وتحقيقها، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة، وذلك من خلال الحوار والمفاوضات، حتى يمكننا تركيز مواردنا على اجتثاث الفقر والتنمية المستدامة.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

إننا نجتمع في ظل خلفية دولية تتسم بتهديدات خطيرة ومتنامية للسلم والأمن الدوليين، وتآكل تدريجي لتعددية الأطراف وهيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والمحافل المتعددة الأطراف لنزع السلاح. إن استحداث منظومات جديدة للأسلحة النووية وتحديث الاسلحة والترسانات القائمة، وتعزيز دور تلك الأسلحة في المذاهب الدفاعية والأمنية العسكرية لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، والزيادات في النفقات العسكرية، وانتشار الأسلحة التقليدية المتطورة، والحروب غير التقليدية، وتهديدات التدخل العسكري، ومحاولات إعادة فرض نظام أحادي القطب يقوم على تجاهل المعاهدات الدولية، إلى جانب تكاثر الجزاءات الانفرادية، كلها تقوض النظام الدولي وتهدد السلام والاستقرار لجميع شعوبنا.

ولا يزال تحقيق نزع السلاح النووي يحظى بالأولوية القصوى في مجال نزع السلاح. إن مجرد وجود الأسلحة النووية يهدد بقاء الجنس البشري. ومن المؤسف أنه بعد مرور ٧٤ عاما على القصف الإجرامي لهيروشيما وناغازاكي، لا يزال يوجد ما يقرب من ١٣ ٨٦٥ من تلك الأسلحة الفتاكة، منها ٣ ٧٥٠ سلاحا منشورا و ٢ ٠٠٠ سلاح نووي في حالة تأهب من الناحية التشغيلية. ويساورنا قلق بالغ بشأن استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، الذي يخفض عتبة التفكير في استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك الرد على ما يسمى بالتهديدات الإستراتيجية غير النووية، ويؤيد إمكانية استئناف التفجيرات النووية التجريبية من أجل أمن وفعالية الترسانة النووية لذلك البلد. والولايات المتحدة، البلد الوحيد الذي استخدم الأسلحة النووية، وهو ما قامت به مرتين، وهي الرائدة في العالم في إجراء التجارب النووية والبلد الذي يستثمر أكثر من غيره في هذه الأسلحة، تبدأ سباقا جديدا للتسلح، بينما تنسحب من الاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة لإيران، وتنتهك هذه الاتفاقات. ونحن نرفض بشدة ذلك الموقف، الذي يتعارض مع الالتزامات القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات بنزع السلاح النووي. ونعارض بشدة أيضا السياسات الأمنية والمذاهب العسكرية القائمة على الردع النووي. ونود أن نذكِّر اللجنة بكلمات فيدل كاسترو روس، القائد التاريخي للثورة الكوبية، عندما قال أمام الجمعية العامة في عام ١٩٧٩،

> ”كفى وهما بأن مشاكل العالم يمكن حلها بالأسلحة النووية. فالقنابل قد تقتل الجياع والمرضى والجاهلين. ولكن القنابل لا يمكن أن تقتل الجوع والمرض والجهل.“ (A/34/PV.31، الفقرة ١٤٦)

والسبيل الفعال الوحيد لتجنب الأثر الرهيب للأسلحة النووية هو إزالتها التامة على نحو يمكن التحقق منه وشفاف ولا رجعة فيه. ونأمل أن تتمكن الدول الحائزة لأسلحة نووية من التحلّي بالإرادة السياسية وتمكين مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من التوصل إلى توصيات موضوعية والنهوض بنزع السلاح النووي. ونؤيد عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر، ونأمل أن تتحقق تلك النتائج خلال مؤتمر الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار. وكوبا، بوصفها خامس دولة تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ستواصل العمل من أجل دخولها حيز النفاذ وتنفيذها على وجه السرعة.

ويُؤيد بلدي الحظر والإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل باعتبار ذلك الضمان الوحيد الفعال لمنع حيازتها واستخدامها، من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف. ونعيد تأكيد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والمحاولات الرامية إلى إنشاء آليات خارج نطاق تلك الاتفاقيات أو تعديل الولاية التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير مقبولة. ولم تُدمَّر بعد جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، حيث إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية التي لم تمتثل لذلك الالتزام القانوني. وسنواصل تأييد بروتوكول ملزم قانونا يمكن أن يعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكانت المعارضة الثابتة من جانب الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ هي التي جعلت من المستحيل تحقيق ذلك الهدف.

ونحن نرفض فرض تدابير قسرية وجزاءات من جانب واحد تهدف إلى الحظر أو الحد من الحق المشروع للدول في الحصول على الطاقة النووية والعوامل البيولوجية والمواد الكيميائية واستخدامها في الأغراض السلمية. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٦٠ عاما هو العقبة الرئيسية التي تحول دون التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لبلدي في تلك المجالات.

إن آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤثر على معظم مناطق العالم. والولايات المتحدة التى تنتج وتصدر أسلحة نارية أكثر من أى بلد آخر كانت حتى الآن هذا العام – وفقا لما ذكرته وسائل الإعلام الخاصة بها – مسرحا لـ ٣٠٠ حادث إطلاق نار تسببت فى سقوط أكثر من ٨ آلاف قتيل ولم تفعل شيئا حيال ذلك. ونعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض برنامج العمل التي تُقِر بحق الدول في الحصول على الأسلحة وحيازتها لتلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة.

والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المحفل المثالي للتفاوض على صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وينظم الأسلحة شبه ذاتية التشغيل، بما في ذلك الطائرات الحربية الهجومية المُسيَّرة. ونحن نرحب بالبدء الناجح لأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونكرر الإعراب عن رفضنا للاستخدام السري وغير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقويض النظام القانوني والسياسي للدول. وندين أيضا عسكرة الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.

وسنواصل المطالبة باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإعلان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام،

فضلا عن الالتزام بتعددية الأطراف في مفاوضات نزع السلاح، بما في ذلك حفظ وتعزيز آلية نزع السلاح.

السيد بوريف (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود تهنئة الرئيس على قيادته للجنة الأولى وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونتمنى لهم كل النجاح في أداء وظائفهم المهمة، ونريد أن نؤكد لهم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3). وبناء على ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الإنفاق العسكري العالمي مستمر في الازدياد بوتيرة مثيرة للقلق. ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، ارتفع مجموع الإنفاق العسكري بنسبة ٧٦ في المائة عن أدنى مستوى له خلال فترة ما بعد الحرب الباردة والذي سُجل في عام ١٩٩٨. ومنغوليا ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونعتزم أيضا الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في المستقبل القريب. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويحدونا الأمل أن يشهد مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ مداولات مثمرة، وأن يسفر عن نتائج مثمرة لجهودنا المشتركة من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وأن يكون مَعْلما بارزا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ. إن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار – وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية – مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

ويستمد عدم الانتشار شرعيته من الهدف الأكبر لنزع السلاح النووي. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمل بارز، على النحو المنصوص عليه في المادتين الثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار، عن طريق التحقق من الامتثال لتعهدات عدم الانتشار النووي ودعم الأطراف في المعاهدة في إعمال حقها غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء بحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية.

إن فشل مؤتمر نزع السلاح في بدء أعماله الفنية على أساس برنامج عمل متفق عليه لا يزال يقلل من مصداقيته ويفتح الباب أمام الأسئلة حول جدواه. ونعتقد أن أوجه القصور في المؤتمر تكمن فيما يبدو في الخلافات المستعصية بين دوله الأعضاء. وهذه الاختلافات، وإن كانت حقيقية ومهمة للغاية، لا يمكن السماح باستمرارها في إعاقة التقدم في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وبينما نشعر بالإحباط بسبب فشل مؤتمر نزع السلاح في تحقيق نتائج ملموسة، فإننا سنواصل اتباع نهج مفيد بشأن القضايا التي تندرج ضمن اختصاصه.

لا تزال المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا المعترف به دوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية يسهمان في تحقيقنا لأهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويسهم مركزنا المعترف به دوليا هذا في تعزيز الاستقرار وبناء الثقة في المنطقة. ولذلك، تؤيد منغوليا إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ورحبت بسلسلة مؤتمرات القمة الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتضطلع منغوليا حاليا بدور مُنسِّق المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، الذي سيُعقد في نيويورك بالتزامن مع مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٢٠.

في الختام، أود أن أكرر تصميم منغوليا على مواصلة الإسهام في جهودنا المشتركة من أجل نزع السلاح في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي

(انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

لقد كان هذا العام عاما مهما لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بمناسبة الذكرى المئوية لدبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف تحت رعاية عصبة الأمم أولا، ثم الأمم المتحدة. ومضى أيضا ٤٠ عاما منذ أن بدء عمل عنصرين رئيسيين من عناصر آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، هما مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، في أعقاب القرار التاريخي الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وفي هذا العام، نحتفل أيضا بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ونتطلع إلى عقد مؤتمر استعراضي مهم في أوسلو الشهر المقبل. وفي العام المقبل،كما نعلم جميعا، نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ألا وهو، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد اضطلعت المملكة المتحدة بدور رئيسي وبناء ونشط في ذلك الهيكل المتعدد الأطراف منذ البداية ولا تزال تفعل ذلك اليوم. وفي هذا العام على وجه الخصوص، قدمت المملكة المتحدة، بصفتها رئيسة مؤتمر نزع السلاح، مشروع مقرر (انظر CD/2166) كان من شأنه أن يمضي قدماً بالعمل المهم للهيئات الفرعية في العام الماضي وأن يساعد على تقريب مؤتمر نزع السلاح من وضع ولايات تفاوضية بشأن بنود جدول أعماله الأساسية الأربعة. وحظي مشروع المقرر بدعم قوي من مختلف الأعضاء، ولكن عرقله عدد صغير من الدول. وسنواصل جهودنا الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل في ٢٠٢٠.

وسنواصل العمل مع أي من الدول المهتمة الأخرى من أجل إيجاد سبل لتعزيز الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي التي بنيناها معا بشق الأنفس على مدى القرن الماضي، حتى يمكن أن تظل جزءا أساسيا من النظام الدولي القائم على القواعد للأجيال المقبلة. والمملكة المتحدة، بوصفها عنصرا مهما من عناصر ذلك، وتمشيا مع دورها كنصير للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا تزال ملتزمة أيضا بتعزيز تمثيل حقيقي للمرأة في عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في كل مرحلة، ولا سيما في الأدوار القيادية.

غير أن هذا الهيكل لا يمكن أن يؤدي وظيفته حقا إلا إذا نُفِّذ تنفيذا كاملا وفعالا وشفافا ويمكن التحقق منه. والامتثال الكامل لجميع الالتزامات أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة والتمكين من اتخاذ مزيد من الخطوات الجادة. ومما يؤسف له أن هذا المبدأ الأساسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف يتعرض للهجوم. وتدل مسؤولية روسيا عن انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى على استخفافها باتفاقات تحديد الأسلحة ونشاطها المتزايد الخطورة والمزعزع للاستقرار في جميع أنحاء أوروبا. والقذائف التي طورتها روسيا ونشرتها سرا في انتهاك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى النووية هي قذائف متحركة يصعب رصدها. ويمكنها أن تصل إلى المدن الأوروبية دون سابق إنذار أو بعد إنذار يسير، وهو ما يخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية. ويشكل إنكار روسيا المتكرر ومحاولاتها لتشويه الحقائق من خلال حملة تضليل مُنسَّقة بشأن هذه المسألة وغيرها تهديدا للدبلوماسية، وهو تهديد يجب أن نتصدَّى له بحزم.

يستخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية في انتهاك مباشر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويمثل ذلك تهديدا واضحا للسلم والأمن العالميين. ولا ينبغي لنا أن نترك هذه الاعتداءات المباشرة على المعايير الدولية دونما رادع. ولهذا السبب، تؤيد المملكة المتحدة عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي أنشأته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد هوية الجناة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. وتلك خطوة مهمة لضمان المساءلة وردع الهجمات في المستقبل، ومن ثمَّ الحيلولة دون مواصلة إضعاف القاعدة. وهي تستند إلى القرار الذي تم

التوصل إليه في لاهاي في حزيران/يونيه من العام الماضي وتدل على التزام المجتمع الدولي بتعزيز ضوابط الأسلحة الكيميائية.

لقد أنشأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة غير قانونية برنامجا للأسلحة النووية وتسبَّبت في انتشار الأسلحة على الصعيد العالمي. وترحب المملكة المتحدة بالمناقشات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكنها تتمسك بالرأي القائل بأنه يجب مواصلة تنفيذ الجزاءات تنفيذا صارما إلى أن تُتخذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي على نحو كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ونحن على استعداد لتقديم خبرتنا للمساعدة في عملية نزع السلاح النووي.

وما زلنا نؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة وندعو إيران إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها. ويساورنا قلق بالغ إزاء خطوات إيران لتقليل لدرجة امتثالها ونحثها على معاودة الالتزام بالاتفاق. إن نظام عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يدعم التزام إيران بتعزيز التحقق والتفتيش، هو واحد من أوسع الاتفاقات وأكثرها قوة في تاريخ الاتفاقات النووية الدولية، ويجب على إيران أن تواصل تيسير جميع طلبات الوكالة للوصول والحصول على المعلومات. ونؤيد تأييدا تاما أنشطة الرصد والإبلاغ التقنية المستقلة الحاسمة التي تضطلع بها الوكالة. ونريد أيضا أن نسجل قلقنا إزاء برامج إيران الصاروخية الأوسع نطاقا، التي تشكل تهديدا للأمن الأوروبي وتزعزع استقرار المنطقة، وندعو إيران إلى الالتزام بالقيود المفروضة على تطوير القذائف وانتشارها بموجب قراري مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن الأولويات الرئيسية للمملكة المتحدة فيما يخص عمل اللجنة في الأسابيع المقبلة. أولا، سنواصل دعم تعزيز إطار عدم الانتشار النووي والتحضير من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما قويا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنهج التدريجي لنزع السلاح النووي. وسنسعى إلى تذكير المجتمع الدولي بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال جزءا فعالا وحيويا من هيكل الأمن الدولي، وإلى تسليط الضوء على سجل المملكة المتحدة القوي في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بوصفها دولة مسؤولة حائزة لأسلحة نووية.

ثانياً، سنقوم أيضاً بدور نشط في المناقشات بشأن الفضاء الخارجي. ومن الضروري أن ننظر عبر النظم الفضائية في الكيفية التي يمكن بها للاتصالات والنوايا والسلوك أن تدعم بيئة فضائية آمنة. ونشجع الدول على العمل معنا لوضع مفهوم جديد للتصدى للتحديات في الفضاء كما هو اليوم بدلا من المفاهيم التي عفا عليها الزمن منذ ٣٠ عاما. وستدلي المملكة المتحدة ببيانات أكثر تفصيلا بشأن تلك المسائل وغيرها من المسائل المهمة المدرجة في جدول أعمال اللجنة خلال المناقشة المواضيعية.

إن تآكل القواعد المناهضة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكلان تهديدا لكل عضو في المجتمع الدولي، وعلى كل واحد منا مضاعفة الجهد من أجل التصدي لهاتين المشكلتين. وسيتطلب دعم هيكل مكافحة الانتشار النووي ونزع السلاح بذل جهود جماعية. ويجب أن نثابر في مواجهة تحديات اليوم من أجل صون السلم والأمن العالميين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين، وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم. ويسرنا غاية السرور أن يترأس ممثل عن منطقتنا أعمالنا في اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة ووكيلة الأمين العام والممثلة

السامية لشؤون نزع السلاح على حضورهما وعلى البيانين اللذين أدليا بهما يوم الخميس انظر (A/C.1/73/PV.3).

يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات وتهديدات تتطلب التزامات تتسم بالفعالية والكفاءة. فنحن نواجه سيناريو معقدا يُذكرنا بالضرورة المطلقة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل – تلك الأسلحة التي تشكل تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء. وتتطلب تلك التحديات حلولا يتم التوصل إليها من خلال الحوار وبناء التوافق.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الأساس الذي يقوم عليه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وستترأس الأرجنتين مؤتمر الأطراف المقبل لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، وهو أمر بالغ الأهمية، حيث سيصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. ويمثل تحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها خطوة حاسمة نحو الحفاظ على مصداقية نظام عدم الانتشار النووي وإسهاما كبيرا في تحقيق ذلك الهدف الأساسي.

وتنتمي الأرجنتين إلى منطقة متقدمة تاريخيا عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. إن الإسهام في السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي الذي تمثله معاهدة تلاتيلولكو، التي يبلغ عمرها بالفعل ٥١ عاما، هو إسهام حقيقي وفعال، ليس فقط لأنها عززت التزام بلداننا بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ولكن أيضا لأن البلدان الحائزة لأسلحة لنووية التزمت، من خلال بروتوكولاتها، باحترام وضع المنطقة بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويجب الوفاء بتلك الالتزامات وتعزيزها، وندعو جميع المعنيين إلى استعراض إعلاناتهم التفسيرية، التي تشكل موضوع المعاهدة وغرضها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تتح لها قط الفرصة لقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال أكثر من ٦٠ عاما من وجودها. وتتطلب الوكالة قائدا ذا خلفية ملائمة ومعرفة متخصصة جدا. وقد تقدمت الأرجنتين بالسفير رافائيل ماريانو غروسي كمرشح لمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والسفير غروسي دبلوماسي محترف لديه أكثر من ٣٥ عاما من الخبرة المهنية في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وقد شغل مناصب ذات أهمية كبيرة بشأن هذا الموضوع على الصعيد الدولي، حيث شغل منصب رئيس هيئة الموظفين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام المساعد للشؤون السياسية. وسيقدم السفير غروسي الخبرة التقنية والقيادة الدبلوماسية اللازمة لكفالة أن تظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤسسة دولية لا غنى عنها، ولا منازع لها في المجال النووي، مع الحفاظ على سمعتها القوية وإعدادها لمجابهة التحديات المستقبلية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي، ويجب تقديم أي شخص مسؤول عن استخدامها إلى العدالة. ويجب أن نسعى إلى العمل في هذا الصدد، مع الحفاظ على وحدة الهدف وتجنب الانقسامات السياسية التي قد تضعف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعيد تأكيد الأهمية البالغة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونجدد التزامنا بالسعي من أجل التعاون النشط والبناء في المضي قدما صوب التنفيذ التام للاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وفي إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، قدمت الأرجنتين بانتظام معلومات عن تدابير بناء الثقة على أساس أن ذلك يشكل آلية مفيدة لتعزيز الشفافية في الأنشطة والتطورات التكنولوجية التي يتم تنفيذها في إطار الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، نشجع

جميع الدول التي لم تقدم بعد هذه المعلومات على بذل الجهود للقيام بذلك.

وقد حافظت الأرجنتين على دورها النشط في الامتثال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتعمل على تحديث إطارها التنظيمي باستمرار، وتشارك في آليات التنسيق الرئيسية المتصلة بعدم الانتشار النووي والأمن التكنولوجي والمادي وتعمل على تحسين قدرتها على التنفيذ الفعال لولاية القرار. وفي آب/أغسطس، قدمنا تقريرنا الوطني الرابع (S/AC.44/2019/9، المرفق) عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في ضوء الاستعراض الشامل المقبل في عام ٢٠٢١، الذي تقوم بالتحضير له بالفعل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي حزيران/يونيه، استضافت الأرجنتين الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ومكّن الاجتماع البلدان المشاركة والمراقبين الرسميين من استعراض النتائج والتقدم المحرز على مدى العامين الماضيين في مجالات الكشف عن المواد النووية، والتحاليل الجنائية النووية، وتدابير الاستجابة والتخفيف، مما سيساعد على وضع رؤية إستراتيجية للمضي قدما في السنوات المقبلة.

ولا تزال الأسلحة الصغيرة تمثل مشكلة كبيرة تعوق إحلال السلام والاستقرار وتنمية الأمم، لأن تجارتها التي لا تخضع لأي ضوابط قد تؤدي إلى اشتداد النزاعات المسلحة. ولا يقاس أثرها بآلاف الوفيات والملايين من الإصابات اليومية التي تسببها فقط، وإنما أيضا بكيفية منعها استفادة الناس من الخدمات الصحية والأسواق والتعليم وحقوق الإنسان. ومن الضروري إعادة التأكيد على أهمية الآليات الدولية المتعلقة بهذه القضية، وضرورة استكشاف أوجه التآزر القائمة بين برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانب ومكافحته والقضاء عليه، وبين الصك الدولي للتعقب وبروتوكول الأسلحة النارية، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

والأرجنتين، بوصفها إحدى الجهات المشاركة في صياغة نص معاهدة تجارة الأسلحة، تعلق دائما أهمية كبيرة على معاهدة تجارة الأسلحة وتحافظ على دورها النشط فيها والتزامها المستمر بها. وسنرأس المؤتمر السادس للدول الأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في جنيف في عام ٢٠٢٠. وتواصل الأرجنتين أيضا تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية في مختلف المجالات، وشاركت بنشاط في عملية إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، كما يتضح من رئاستنا لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل وزيادة تطوير سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، المنشأ عملا بالقرار ٤٤/٧١.

وفي الختام، أود أن أثني على جهودنا داخل المنظمة لتشجيع المزيد من الحوار والشفافية والثقة فيما يتعلق بالأنشطة في الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. ونعتقد أنه إلى جانب أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، فإن عسكرة تكنولوجيا الفضاء والاتصالات السلكية واللاسلكية واستخدامها العدائي يشكلان عقبتين أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبشرية جمعاء. تحت جميعا ملتزمون بالعمل من أجل تحقيق ذلك التقدم من خلال اعتمادنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قبل أربع سنوات. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن الأرجنتين ملتزمة الآن أكثر من أي وقت مضى بعمل اللجنة، وأن أعرب عن الأمل في أن تكون هذه الدورة مثمرة. ويمكن للجنة أن تُعوِّل على تعاون وفد بلدي الكامل.

السيدة ليم (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، باسم بروني دار السلام، ننضم، إلى الممثلين الآخرين في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد كامل دعم بروني دار السلام لأعمال اللجنة الأولى والتعاون فيها. وسأتلو نسخة مختصرة من بياني الذي سيتم تحميل نسخته الكاملة على بوابة الخدمات الإلكترونية الموفرة للورق.

تؤيد بروني دار السلام البيانين اللذين أدلي بهما ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

لقد أدت الحالة الراهنة للبيئة الأمنية العالمية إلى إنهاك الجهود الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة. وفي ظل اشتداد المنافسة وازدياد حدة الخطاب، أصبحت تحدياتنا الأمنية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، متجاوزةً قدرتنا على التصدي لها بصورة فردية. ولذلك، من الضروري إعادة الالتزام بتعددية الأطراف. ولا تزال بروني دار السلام تدعم الأمم المتحدة بوصفها المحفل الرئيسي لتقوية عزمنا الجماعي على الحفاظ على المعايير العالمية لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيزها.

ونعتقد أن عمل اللجنة الأولى لا يزال وسيلة مهمة للبلدان للمشاركة البناءة في وضع وصون قواعد ومبادئ مهمة في إطار الاحترام الكامل لسيادة القانون. وتعلق بروني دار السلام أيضا أهمية كبيرة على تكثيف التعاون وتعزيز الشراكات من أجل كفالة وجود نظام دولي يعمل بشكل جيد. وبروني دار السلام طرف في مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، شهادة على التزامنا الثابت بالمشاركة والتعاون. وبصفتنا أحد الموقعين على معاهدة حظر الأسلحة النووية، نعتقد أنها تشكل خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وتكمِّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساسية والتأسيسية وغيرها من الأطر المهمة التي تعالج النظام العالمي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وإذ نتطلع إلى الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار في العام المقبل، نحث المجتمع الدولي مرة أخرى على العمل على إرساء أرضية مشتركة والتحرك نحو هدفنا العالمي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن تواصل البلدان مشاركتها البناءة وأن تسعى جاهدة للتوصل إلى وثيقة ختامية توافقية في عام ٢٠٢٠. وبهذا، نشكر ماليزيا على تفانيها وقيادتها في رئاسة الدورة الثالثة هذا العام للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وسيكون على نفس القدر من الأهمية كفالة استمرار تنفيذ الوثائق الختامية المعتمدة سابقا للمؤتمرات الاستعراضية للسنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، والتي تحدد جميعا مجموعات شاملة من التدابير الرامية إلى إحراز تقدم نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ونتطلع إلى دورة استعراض ناجحة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل. ونرى أيضا حاجة أساسية واضحة إلى إشراك جميع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين في الإدارة الفعالة للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، ونُنوِّه بالدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك المسعى.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي العمل من أجل نزع السلاح النووي الكامل، ينبغي ألا نتخلى عن الجهود الجارية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتعيد بروني دار السلام تأكيد التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحفاظ على منطقتنا خاليةً من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي ذلك الصدد، نكرر عزم الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إعادة تأكيد التزامنا بالعمل عن كثب مع الدول الحائزة لأسلحة نووية من أجل تحقيق التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة. وإذ نتطلع للمضي قدما، يجب علينا أن نحرز تقدما في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي العام الماضي فقط، اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٧٣/٥٤٦ بشأن عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويحدونا

الأمل في إمكان تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأن تتخذ جميع الأطراف المعنية إجراءات متضافرة لتحقيق ذلك الهدف.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية استمرار تآكل المحظورات التي تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية. إن عودة ظهور استخدام هذه الأسلحة دونما عقاب في أنحاء العالم يضر بالجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. والخسائر في الأرواح البريئة ومعاناة الضحايا تذكرنا بأنه يجب علينا بذل المزيد من الجهود لدعم المبادئ الأساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولهذا الغرض، تؤكد بروني دار السلام من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى الصعيد الوطني، تعمل بروني دار السلام عن كثب مع الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لوضع تدابير وتشريعات وطنية، وقد عُقدت بالفعل حلقتا عمل شارك فيهما جميع أصحاب المصلحة الوطنيين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا الصادق للمساعدة السخية التي تقدمها الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي هذه البيئة الأمنية المتقلبة، تنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أحد أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الأمن العالمي. إن الطبيعة المتزايدة التطور والسريعة التغير للتهديدات الإلكترونية تجعل التعاون والتوافق على الصعيد الدولي أمرأ بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، بغية مناقشة مسألة الأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولقد رحبنا بالدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية، التي ترأستها سويسرا في أيلول/سبتمبر، ونتطلع إلى الدورات المقبلة لفريق الخبراء الحكوميين الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل صياغة معايير عالمية لأمن الفضاء الإلكتروني. وإذ نمضي قدما، نعتقد أن العمليتين كلتيهما يمكن أن تُكمِّلا بعضهما بعضا، ونحن نتطلع إلى العمل لتعزيز فضاء إلكتروني مستقر وآمن ويعود بالنفع على الجميع.

وأخيرا، تُقر بروني دار السلام بأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والتحديات الأمنية هي مهام معقدة بطبيعتها. ولذلك نود أن نؤكد من جديد أهمية مواصلة الحوار من أجل إيجاد أرضية مشتركة في هذه البيئة المتغيرة. ومن جانبنا، نؤكد من جديد التزامنا القوي بالعمل مع جميع الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى اختتام ناجح لعمل اللجنة، لا من أجل صون وتعزيز السلام والأمن للجميع فحسب، وإنما أيضا لإعادة تأكيد دعمنا لتعددية الأطراف بوجه عام.

السيد الطائي (العراق): يسعدني أن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء وفد بلدي، لسعادتكم ولأعضاء المكتب الآخرين بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة تسلمكم رئاسة اللجنة الأولى لهذا العام. وإنني على يقين بأن حكمتكم الرشيدة وخبرتكم الطويلة ستسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة، وبما يسهم في تحقيق نتائج تلبي مشاغل الدول الأعضاء كافة. كما أتقدم بالشكر والعرفان لرئيس وأعضاء اللجنة الأولى في الدورة السابقة.

ويود وفد بلدي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل تونس باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/74/PV.3).

إن التحديات الأمنية المعقدة والمخاطر الإرهابية المتصاعدة التي تشهدها البيئة الدولية تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي برمته وتفرض علينا جميعا مسؤولية التحلي بالإرادة السياسية والعمل الجاد من أجل بذل قصارى الجهود لتعزيز عملية حفظ السلم والأمن الدوليين، وبما يسهم في الحفاظ على المقاصد

النبيلة والأهداف السامية التي أُنشئت منظومة الأمم المتحدة من أجلها.

وفي هذا السياق، يؤكد العراق مجددا موقفه الداعي إلى تعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح، ولا سيما تلك المعنية بأسلحة الدمار الشامل الأخرى كونها تمثل الضمانة الوحيدة لعدم استخدام والتهديد باستخدام تلك الأسلحة لما لها من آثار كافية على الإنسان والبيئة على السواء.

وتؤكد حكومة العراق مجددا أهمية إبقاء نزع السلاح النووي على قمة هرم الأجندة الدولية، وفقا لما قررته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، لعام ١٩٧٨. وعلى ضرورة التزام الدول كافة بالسعي إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة. وفي هذا الصدد، تجدد حكومة العراق إعرابها عن القلق من جراء فشل الجهود في اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥، فضلا عن فشل الجهود في التوصل إلى توافق خلال اجتماعات اللجان التحضيرية الثلاث لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، الأمر الذي ستترتب عليه آثار سلبية على فعالية المعاهدة ومصداقيتها. وبالتالي يحث العراق مجددا الدول الأعضاء على ضرورة تحلي جميع الدول الأطراف بمزيد من المرونة والإرادة السياسية لإنجاح عمل مؤتمر الاستعراض المقرر عقده في العام القادم.

السيد الرئيس، يعد قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط بمثابة الركن الرابع لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وإن عدم تنفيذ هذا القرار سيعرض نظام عدم الانتشار إلى تحديات وأخطار تنعكس سلبا على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها، وسيزيد من حالة اللاستقرار التي تشهدها هذه المنطقة كباقي مناطق العالم. الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي بشكل عام، والدول الثلاث الراعية لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، بصفتها المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بشكل خاص، مسؤولية جماعية تتطلب العمل الحثيث للمضي قدما في إنجاز الترتيبات الدولية لإنجاح مؤتمر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يرى العراق أن نزع السلاح النووي للكيان الإسرائيلي وانضمامه إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية شرط أساسي وضروري لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١. إن هذه الخطوات تُشكِّل مقدمة ضرورية يمكن أن تسهم في تخفيف التوتر في منطقة الشرق الأوسط التي هي غير آمنة بسبب عدم التحقق من إمكانيات المنشآت النووية للكيان الإسرائيلي ذات القدرات والأغراض العسكرية في الوقت الذي تخضع فيه جميع المنشآت لباقي الأطراف في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما يؤكد وفد بلدي أهمية مشاركة جميع دول المنطقة في المؤتمر المزمع عقده خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وفقا لقرار الجمعية العام ٤٥٦/٧٣. مشددين على أن هذه الخطوة من شأنها أن تُشكِّل مسارا متوازيا لدعم الجهود الدولية والأممية الرامية إلى إنشاء المنطقة الخالية من تلك الأسلحة في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وما أقرته مؤتمرات الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

السيد الرئيس، إن خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب يتجاوز عمليات قتل وتشوية الآلاف من الأشخاص كل عام، بل إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عنها طويلة الأمد. ولا يخفى على الجميع ما مر به العراق أثناء مواجهة أخطر التحديات والتنظيمات الإرهابية. ورغم ذلك، فإن المؤسسات العراقية استمرت في مواجهة تلك التحديات وإعداد خطط طوارئ للمناطق المحررة وحسب الأولويات لإجراء

أعمال المسح والإزالة، وتسجيل ضحايا المخلفات الحربية، وتوعية المجتمعات المتأثرة والنازحين قبل عودتهم إلى مدنهم لتأمين العودة الآمنة لهم. وفي هذا السياق يشكر العراق جميع الدول والجهات التي قدمت المساعدة والدعم. كما نعيد التأكيد على الحاجة الماسة للمؤسسات الوطنية إلى تلقي واستمرار تلقي الدعم والمساعدة بأشكالها كافة للتخلص من شبح هذا النوع الخفي من الأسلحة الفتاكة للعنصر البشري والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

السيد الرئيس، يعيد العراق، إيمانا منه بأهمية النهج المتعدد الأطراف في العديد من المجالات، ومنها نزع السلاح، تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ويُشدِّد مجددا على ضرورة اضطلاع الدول الأعضاء في المؤتمر بالمسؤولة الكاملة في إبداء المرونة اللازمة والتحلي بالإرادة السياسية من أجل استئناف المؤتمر دوره التفاوضي ووضع حد للجمود الذي يعانيه قرابة عقدين كاملين. وعلى صعيد ذي صلة، يؤكد العراق أهمية الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتعددة الأطراف المعنية في قضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة، معربا عن أسفه العميق لعدم انعقاد هذه الدورة في هذا العام، ومؤكدا على ضرورة العمل لاستئناف تلك الدورات لما لها من دور مهم في اعتماد التوصيات وتبادل النقاشات التي ستسهم في أي مفاوضات مقبلة بشأن نزع السلاح النووي.

وفي الختام، نود أن نجدد تمنياتنا للجنة الموقرة بالنجاح في تحقيق النتائج المرجوة وبما يلبي شواغل الدول الأعضاء.

السيد شارما (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد الهند تهنئة الرئيس على توليه رئاسة اللجنة الأولى في دورتها الرابعة والسبعين، ويؤكد له دعمه وتعاونه الكاملين.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

ويشكل هذا العام معلما بارزا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح. ويجب علينا أن ننظر فيما إذا كنا قد حقَّقنا الأهداف التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وسيتفق معظمنا على أنه كان سجلا مختلطا. فالحالة الأمنية الدولية متقلّبة. وثمة قلق من انتهاء بعض معاهدات واتفاقيات نزع السلاح التاريخية، وتخفيض العتبة النووية، والأخطار الكامنة في سياسة حافة الهاوية النووية، التي تتبعها بعض البلدان كستار للإرهاب العابر للحدود. إن آلية نزع السلاح لم ترق إلى توقعاتنا، كما يتضح من الجمود في مؤتمر نزع السلاح لما يقرب من عقدين من الزمن وعدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد دورتها الموضوعية هذا العام. ومع ذلك، هناك أمل وتفاؤل، بفضل إيماننا الأساسي بقيمة الحوار والتعاون، كما أبرز ذلك العديد من المتكلمين قبلي.

ولقد فشل مؤتمر نزع السلاح في جهوده طوال العام لاعتماد برنامج عمل. وكان ذلك نتيجة لاتجاهات مثيرة للانقسام وافتقار إلى الإرادة السياسية، ولا يمكن أن يعزى إلى أي أوجه قصور في النظام الداخلي. فقد تفاوض مؤتمر نزع السلاح بنجاح في الماضي على صكوك مهمة بنفس النظام الداخلي، ويمكنه بالتأكيد أن يفعل ذلك في المستقبل. ويجب أن نحافظ على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد لنزع السلاح وأن نعود إلى العمل الموضوعي، وفقاً لولايته. والهند على استعداد للعمل مع زملائها الأعضاء بشأن جميع البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا ملتزمين بهدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي على نحو يتسم بعدم التمييز وقابل للتحقق، وقد طالبنا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية، على النحو المبين في ورقة العمل بشأن نزع السلاح النووي (A/C.1/61/5، مرفق) التي قدمناها

إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، ثم إلى مؤتمر نزع السلاح (CD/1816) في عام ٢٠٠٧. ولا يزال ذلك ملائما وصائبا اليوم كما كان في ذلك الوقت. وتود الهند أن تكرر دعوتها إلى اتخاذ الخطوات المبينة في ورقة العمل، ومنها التفاوض بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح.

وكما حدث في السنوات السابقة، ستقدم الهند أربعة مشاريع قرارات بشأن ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“ و ”تخفيض الخطر النووي“ و ”تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل“ و ”دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح“. إن العقيدة النووية للهند، بوصفها دولة نووية مسؤولة، لا تزال تشدد على سياسة الحد الأدنى من الردع الموثوق به، مع اتخاذ موقف عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النوية وعدم استخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية.

ودون التقليل من الأولوية التي نوليها لنزع السلاح، تؤيد الهند البدء الفوري في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299، التي لا تزال أنسب أساس لبدء المفاوضات، على النحو الذي عززته المداولات التي جرت ضمن فريق الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تسهم في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، ولكن دون التفاوض بشأنها، وفي فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي مجال ذي صلة من مجالات عملنا، شاركت الهند في فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي قدم عددا من التوصيات لمواصلة العمل.

ويشكل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة ذات أولوية مهمة أخرى على جدول الأعمال العالمي. وبعد أن شاركت الهند في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والذي اجتمع في الآونة الأخيرة، فإنها تود التنوية بقيمة عمله، حتى وإن لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية. فهو يمكن أن يكون أساسا مفيدا للمناقشات المقبلة بشأن التفاوض على صكوك ملزمة قانونا وتدابير لتحقيق الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونأمل أن يبدأ قريبا ذلك العمل الموضوعي بشأن تلك المسائل في مؤتمر نزع السلاح.

لا مغالاة في التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا سيما بالنظر إلى الحالات المأساوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. وتعلق الهند أهمية كبيرة على الاتفاقية وتؤيد تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتمكينها من الوفاء بولايتها. وبالمثل، يستلزم الأمر تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي يتعين تخويل العملية التي تتخلل دوراتها سلطة اتخاذ قرارات موضوعية دون انتظار دورة المؤتمر الاستعراضي التي تُعقد كل خمس سنوات. وتعلق الهند أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها أول صك لنزع السلاح يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وما زلنا ملتزمين بتحسين فعاليتها وتعزيز تنفيذها وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وفيما يتعلق بمجال الأسلحة التقليدية، يسرنا أن نلاحظ الاختتام الناجح لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لاستكشاف التوصيات الممكنة والاتفاق عليها، استنادا إلى المبادئ الإحدى عشرة التي حظيت بتأييد توافقي في الفريق.

إن مجال العلم والتكنولوجيا يشهد تطورات بوتيرة لم يسبق لها مثيل، فيما يكافح العالم لمواجهة أثرها المحتمل على الساحتين المدنية والعسكرية على حد سواء. ومنذ عام ٢٠١٧، تشرفت الهند بتقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع إلى اللجنة الأولى، وهو مشروع اعتمد دائما بتوافق الآراء. وتود الهند أن تتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقاريره إلى الجمعية العامة بشأن التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الجهود المبذولة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح. وتشرفت الهند بالعمل مع ألمانيا وسويسرا وقطر ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في تنظيم حلقة دراسية مركزة لمدة يوم واحد في جنيف في آب/أغسطس، على النحو المطلوب في القرار ٣٢/٧٣.

وفي إطار من التزام الهند بتعزيز التثقيف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، أطلقنا ابتداء من هذا العام زمالة سنوية للدبلوماسيين الأجانب في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وقد قررنا الآن، مستلهمين نجاحها والتقدير الواسع الذي أبدته البلدان المشاركة لمحتواها ونشاطها في مجال التوعية، توجيه الدعوة إلى المزيد من البلدان.

وتعتقد الهند أن اللجنة الأولى ستتمكن، تحت الإشراف القدير للرئيس خلال هذه الدورة، من تعزيز وتحسين الفهم للتحديات التي نواجهها في مجال الأمن الدولي، وستساعدنا على إيجاد سبل للتصدي لها بفعالية. ونحن على استعداد للعمل تحت قيادته من أجل إنجاح الدورة.

السيد دافيسون (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أؤكد للرئيس دعم وفد بلدي خلال دورة اللجنة الأولى لهذا العام، التي تتيح للدول الأعضاء فرصة لاستعراض خلفية الأمن الدولي ونزع السلاح والنظر في سبل النهوض ببرنامجنا في هذا المجال على مدى العام المقبل.

إن الحالة الأمنية الدولية الراهنة تجعل من الصعب تحقيق تقدم بشأن عدد من مسائل نزع السلاح. ولحسن الحظ، سيتيح لنا عام ٢٠٢٠ فرصا لإعادة تأكيد التزامنا بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والذكرى السنوية الخمسون لإبرام المعاهدة، وستعمل كندا من أجل تكلل المؤتمر الاستعراضي بالنجاح. ولا شك في أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تمتثل لالتزاماتها الدائمة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن الشفافية عنصر أساسي في جهودنا لنزع السلاح، ونشجع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، على تقديم تقارير شاملة ومنتظمة بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ويجب علينا أيضا أن نعمل على زيادة تحسين هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح عن طريق ضمان أن تصدق جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستقدم ألمانيا وكندا وهولندا مشروع مقرر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى اللجنة لاعتماده. وبينما نسعى جاهدين للمضي قدما في إبرام معاهدات جديدة، هناك اتفاقات قائمة ينبغي تمديدها، ولا سيما معاهدة ستارت الجديدة. وسيكون كوكبنا أفضل حالا إذا وُجِدت أطر وقائية تمكننا من مراقبة الأسلحة النووية وإدارتها وتقييدها.

(تكلم بالإنكليزية)

ونرحب بنجاح الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في إضفاء الطابع المؤسسي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أهمية تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما بالنظر إلى الانتهاكات لاتفاقية الأسلحة

الكيميائية مؤخرا وهي انتهاكات لم يكن من الممكن تصورها من قبل، بما في ذلك من قبل النظام السوري. وإذ نؤكد التزامنا بمعالجة الشواغل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن كندا نصير أو راعٍ لستة إجراءات في إطار خطة الأمين العام لنزع السلاح، بما في ذلك الإجراءان ٩ و ١١ بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على التوالي.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، يسر كندا أنها أصبحت دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة في ١٧ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن تعزيز التنفيذ العالمي للمعاهدة والأنظمة الأخرى المتعلقة بالأسلحة التقليدية أمر أساسي لما سمَّاه الأمين العام بحق نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. ومما يؤسف له أن تقدمنا الجماعي في إنقاذ الأرواح في خطر بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها معظم اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح، ونحث جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها المالية. ولكوننا من المناصرين للإجراء ٣٦، بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار، نرحب بالجهود التي تبذلها لاتفيا، بصفتها رئيسة مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لهذا العام، لتحسين النظر في اعتبارات المساواة بين الجنسين في تنفيذ المعاهدة وتعزيز تطبيق معايير لتقصي حالات العنف الجنساني فيما يتعلق بصادرات الأسلحة. ونقدر أيضا مشروع خطة عمل أوسلو للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي تسعى إلى ضمان مراعاة البعد الجنساني في التنفيذ الكامل للاتفاقية. ولا يزال الأخذ بمنظور جنساني في جميع قضايا نزع السلاح أمرا أساسيا بالنسبة لكندا، ليس من حيث المشاركة المتساوية في عمليات نزع السلاح فحسب، بل أيضا من حيث الاعتراف بما للأسلحة من آثار متمايزة حسب نوع الجنس.

لقد كان الأداء هذا العام مختلطا من حيث التطورات المتصلة بأمن الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن النقاط البارزة قيام الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بصياغة مجموعة توافقية من المبادئ التوجيهية التقنية لأفضل الممارسات التي تهدف إلى الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي. وقد التزمت الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بتلك المبادئ التوجيهية، وينبغي أن يعزز تنفيذها الفعال التعاون العملي في استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه في الأغراض السلمية. وفيما يتعلق بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نأسف لعدم توصله إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية. وأخيراً، فقد ذكّرنا حادث واحد وقع هذا العام بأن هناك حاجة ملحة إلى التصدي للتهديدات التي تتعرض لها الأجسام الفضائية وتجنب الأعمال التي تؤدي عمداً إلى حدوث حطام والتي تخلق تحديات تنال من استدامة الفضاء الخارجي واستقراره. وتؤيد كندا إيجاد حل متعدد الأطراف للتصدي لتجارب الأسلحة المضادة للسواتل، مما يزيد من الثقة والشفافية بين الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي.

وسيجري تدارس المسائل المتعلقة بالفضاء الإلكتروني والأمن الدولي في عملتين منفصلتين تبدآن في هذا العام: ”الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“ و ”فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي“. وتعتقد كندا أن السلام والاستقرار في الفضاء الإلكتروني يرتكزان على انطباق القانون الدولي القائم واحترام قواعد السلوك الرشيد للدول في الفضاء الإلكتروني وتنفيذ تدابير بناء الثقة في الفضاء الإلكتروني. وفي سياق الفريق العامل المفتوح العضوية، ستشجع كندا الدول على اقتراح تدابير ملموسة لتنفيذ القواعد وتدابير بناء الثقة التي اقترحتها أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة.

في الختام، أود أن أشدد على أن كندا تؤيد التقدم المحرز فيما يتعلق بمختلف مسائل الأسلحة التقليدية ونزع أسلحة الدمار الشامل. ويتضح ذلك من مشاركتنا في خطة نزع السلاح، ودعوتنا المستمرة إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلا عن تقديم ما يزيد على ١,٣ بليون دولار منذ عام ٢٠٠٢ لتمويل مشاريع من أجل التصدي لتهديدات أسلحة الدمار الشامل في جميع أنحاء العالم من خلال برنامج كندا للحد من تهديدات الأسلحة. ونحن على استعداد لبذل المزيد من الجهد للنهوض بنزع السلاح مع الدول المعنية الأخرى.

السيد المجربي (ليبيا): سيدي الرئيس، بدايةً، أود أن أتقدم إليكم ولهيئة المكتب بالتهنئة على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة، متمنيا كل التوفيق والنجاح في المهام المنوطة بكم.

وأود أن أعبر عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلي به ممثل تونس باسم المجموعة العربية والبيان الذي أدلي به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

منذ تأسيس الأمم المتحدة، تم التسليم بأهمية خفض النفقات العسكرية على الأسلحة النووية وتمت دعوة الدول الحائزة لهذه الأسلحة إلى التركيز بدلا من ذلك على المساهمة أكثر في المساعدات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية والأقل نموا لبلوغ أهداف التنمية التي تم التوافق عليها في قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة باعتبار ذلك هو التوجه الحقيقي الذي يحقق أمن واستقرار وسلامة الجميع ويوفر مستقبلا آمنا لأجيال البشرية. وهذا ما أشار إليه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧ الذي أكد أن العالم بوسعه أن يواصل سباق التسلح أو أن يتحرك صوب تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر استقرارا وتوازنا، ولكن ليس بوسعه أن يفعل الأمرين معا.

ومن دواعي القلق أن التقارير الدولية تؤكد أن وتيرة تخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية والمواد المستخدمة في تصنيعها تشهد تباطؤا منذ العام ٢٠١١. وهو أمر محبط لا يخدم مبدأ الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول، ويعرقل التوجه نحو اتفاق ملزم قانونا للتخلص من هذه الأسلحة. ورغم ما كان يقال من تحقيق بعض المكاسب في هذا الشأن، فإن الطريق يبدو طويلا وشاقا للوصول إلى تفاهمات تفضي إلى إبرام صكوك قانونية يمكن التعويل عليها مستقبلا لتخليص البشرية من ويلات أسلحة الدمار الشامل.

ما من شك في أهمية البنود التي تضمنتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أنه لم يتم تطبيق بنودها بشكل كامل وشفاف. والمؤسف أن الدول الأطراف في المعاهدة ما تزال تختلف حول أهداف الاتفاقية وغاياتها، علاوة على أن الدول الحائزة على هذه الأسلحة لم تلتزم بالاتفاق النووي أو تُبدِ حسن النية في المفاوضات المعنية بنزع السلاح، بل واصلت حسب التقارير تحديث أسلحتها النووية، الأمر الذي لا يقلص طموحات نزع السلاح النووي فحسب، بل يحفز الدول الأخرى لامتلاك هذه الأسلحة. الأمر الذي دعا أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى إطلاق مبادرة إنسانية لإعادة صياغة ومناقشة نزع السلاح النووي من خلال التشديد على آثاره المدمرة للبشرية ولكوكب الأرض برمته. وقد توجت هذه الجهود باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو أول صك متعدد الأطراف وملزم قانونا لنزع السلاح النووي. إننا نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبادر بالانضمام إلى هذه المعاهدة التي تحقق دون شك أمن واستقرار وسلامة الجميع.

ومن دواعي القلق أيضا ما يحدث من تطوير لأسلحة وتكنولوجيات جديدة منها المركبات غير المأهولة ذاتية التشغيل، والطائرة بدون طيار، والأسلحة الفتاكة ذاتية التوجيه، والروبوتات

القاتلة، والأسلحة السيبرانية. هذه الأسلحة يجري تطويرها بوتيرة أسرع من التفكير فيما يمكن أن تحدثه من تهديد للأمن والسلم الدوليين، خاصة أن امتلاك هذه التقنيات أصبح متاحا حتى للتنظيمات والجماعات غير الشرعية. لذلك لا مناص من إيلاء هذا الوضع الاهتمام الكافي الذي يحقق الاستجابة الفعالة بما يفرضه من تحديات ومخاطر.

يشهد عالمنا اليوم ارتفاعا في عدد النزاعات والنزاعات المسلحة التي ما زالت تخلف وراءها آلاف القتلى والجرحى والمشردين والنازحين. والمؤسف أن هذه النزاعات وما ينتج عنها من كوارث سببها في الغالب التدخلات الخارجية السلبية المدفوعة بمصالح أنانية لا تهتم بأمن وسلامة الشعوب ولا تراعي مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ولعل الوضع في بلادي خير دليل على ذلك، فهذه التدخلات أخذت أشكالا متعددة، منها عملية توريد السلاح في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن، الأمر الذي غذى الانقسامات في البلاد وعرقل التوصل إلى توافق وطني ينهي الأزمة ويفتح الطريق أمام بناء دولة ديمقراطية تحترم حكم القانون وتحافظ على حقوق الإنسان وتحقق الأمن والاستقرار والرخاء. وإننا ندعو مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته وأن يسمي الأشياء بمسمياتها وأن يضع حدا لهذه التدخلات التي تنتهك ميثاق ومبادئ وقيم الأمم المتحدة.

في معظم النزاعات المسلحة، يجري استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع، ورغم أن تراكم هذه الأسلحة قد لا يشكل في حد ذاته خطرا يهدد السلم الأمن الدوليين، فإن الإفراط في تكديسها وانتشارها قد يسهم في تفاقم التوترات السياسية وزيادة أعمال العنف وإطالة أمده، الأمر الذي يدعو إلى تفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في تزايد تدفقات هذه الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، ترحب بلادي باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق)، وتعرب عن رفضها لمحاولات فرض التزامات تستند لاتفاقات لم يجر التوافق عليها. وتتطلع إلى إحراز تقدم ملموس في إطار الاجتماع السابع الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، إزاء مسألة مكافحة عمليات التحويل والإمداد الدولي غير المشروع للأسلحة إلى متلقين غير مرخص لهم، ووفقا لما تضمنته نتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لتنفيذ برنامج العمل في عام ٢٠١٨.

تؤكّد ليبيا على أهمية تعزيز التعاون الدولي لتعزيز أمن تقنيات الاتصالات والمعلومات بما يحصن الدول ويعزز قدرتها ضد أي هجمات تخريبية، وتؤكد حرصها على استمرار الدور المحوري للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن المعلومات والاتصالات واستمرار التعاون في إطار الأمم المتحدة في هذا المجال الذي بات يؤثر على جميع المرافق الحيوية لمختلف الدول ويشهد تزايدا لافتا في توظيف تيارات تخريبية تخل بالأمن الدولي. كما ترحب بانطلاق اجتماعات فريق العمل المفتوح العضوية المنشأ بقرار الجمعية العامة ٢٧/٧٣ وتأمل في التوصل لتوصيات موضوعية بشأن تنظيم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال.

ختاما، تؤكد ليبيا مجددا حرصها التام على الإيفاء بالتزاماتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل واستعدادها للمساهمة في الجهود الدولية على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، اقتناعا منها بأن التعاون الدولي والإرادة السياسية الجادة يشكلان العنصرين الأساسيين للمضي قدما في سبيل تحقيق أهداف نزع السلاح وتسخير الإمكانيات المادية والتطورات العلمية والتقنية الهائلة لتحقيق عالم آمن ومزدهر للأجيال القادمة، آملين أن يتمكن اجتماعنا هذا

من اعتماد توصيات عملية من شأنها المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد بومان (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم دعم وفد بلادي وتعاونه الكاملين.

إن صون وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد أمران ضروريان للاستقرار والازدهار العالميين. ويساورنا القلق لأن الصكوك والقواعد الرئيسية في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة هي الآن على المحك، بل يجري التشكيك فيها في بعض الحالات، وهو تطور يشكل نكسة مؤسفة وقد يؤدي إلى سباق تسلح جديد. ويعكس ذلك الاتجاه تآكل البيئة الاستراتيجية ويسهم فيه أيضا. ويجب علينا بذل جهود على جبهتين. فمن ناحية، يجب أن نكفل احترام القانون الدولي والقواعد القائمة، ومن ناحية أخرى يجب أن نضع تدابير وقواعد إضافية لمواجهة التحديات الجديدة عند الاقتضاء.

إن المحاولات الرامية إلى التشكيك في إنجازاتنا في مجال نزع السلاح النووي تبعث على القلق الشديد. ومن الأمثلة على ذلك إبطال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وكذلك عدم اليقين الذي يحيط بتمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد عام ٢٠٢١ واستدامة خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي ذلك الصدد، ندعو أصحاب المصلحة المعنيين إلى بذل كل ما في وسعهم لصون تلك الصكوك وتوطيدها. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى هذه التطورات وغيرها، نعتقد أنه من الضروري أن نؤكد من جديد بصورة جماعية أنه لا يمكن الانتصار في أي حرب نووية ويجب عدم خوضها.

وسيكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة مهمة لتدعيم ذلك الصك. وسيساعد عقد مؤتمر استعراضي مثمر على ضمان استمرارية المعاهدة والنظام الدولي القائم على القواعد في المجال النووي بشكل أعم. وإذا أريد للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ أن يحقق نتائج ناجحة، فسيكون من الضروري تجنب كل استقطاب واتخاذ خطوات عملية لتنفيذ التدابير التي اعتمدت في مؤتمرات الاستعراض السابقة في إطار الركائز الثلاث للمعاهدة. ومسؤوليتنا المشتركة هي الحفاظ على ما تحقق بالفعل. والتراجع لن يخدم مصالح أحد على المدى الطويل. وسيكون من الأهمية بمكان بنفس القدر المضي قدما في تقديم مقترحات ملموسة لمواجهة التحديات التي يشكلها تدهور السياق الاستراتيجي العالمي، مثل التخفيف من المخاطر المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية.

ويتعرض حظر الأسلحة الكيميائية أيضا للاختبار. ويشكل استخدام هذه الأسلحة في النزاع السوري وبيئات أخرى انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ومرة أخرى، ندين أي استخدام لهذه الأسلحة، وندعو إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ولهذا السبب أيدنا قرار إنشاء آلية داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد أولئك المسؤولين عن استخدامها. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نجح المجتمع الدولي في وضع عدة أطر معيارية كان لها أثر إنساني حقيقي وساعدت على إنقاذ الأرواح. وهذا هو الحال بالتأكيد بالنسبة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. ويقترب كلا الصكين من معالم مهمة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، سيحدد المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الخطوات اللازمة للمضي قدما نحو عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥ وتحقيق المقاصد التي تتوخّاها الاتفاقية تحقيقا كاملا. وتعتزم سويسرا، من جانبها، استخدام رئاستها للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية لإعطائها فرصة جديدة للحياة. وسيكون تعزيز التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية من جانب الدول الأطراف فيها أولوية، ومن

المهم بنفس القدر تعزيز إضفاء الطابع العالمي عليها وقاعدة عدم استخدام الذخائر العنقودية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، التي لا يزال لها أثر إنساني مدمر. ويساورنا القلق من تزايد الصراعات المسلحة في المناطق الحضرية ومما تُخلّفه من آثار على السكان المدنيين. ويجب أن يكون التصدي للتحدي المتمثل في تنفيذ القانون الدولي الإنساني والامتثال الكامل له في مثل هذه الحالات أولوية.

وفي حين يمكننا الاعتماد على أطر قانونية قوية في بعض المجالات، لا بد من زيادة توضيح المعايير أو تطويرها في مجالات مختلفة أخرى. ومع أننا نشهد تطورات في العلم والتكنولوجيا ذات تطبيقات مدنية وعسكرية واعدة، فإنها تخلق أيضا تحديات جديدة للأمن الدولي وتطبيق القانون الدولي الإنساني. وتنطوي هذه التكنولوجيات على إمكانية التأثير على الطريقة التي يجري بها خوض الصراعات، بل وقد يكون لها تأثير على التوازن الاستراتيجي. ونحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على الاعتماد على هيئات عاملة وفعالة لنزع السلاح تمكننا من متابعة هذه التطورات لضمان أن تظل لإطار الحوكمة العالمي وجاهته، وتوطيده عند الاقتضاء. ونرحب بالاهتمام المتزايد الذي يُولَى لتلك المسائل والجهود المبذولة لتحسين مشاركة جهات فاعلة رئيسية، مثل ممثلي الأوساط العلمية، في عملنا.

وإذ ننتقل إلى مسألة الفضاء الإلكتروني، نؤيد الدور الحاسم للأمم المتحدة وتعددية الأطراف في إرساء فضاء إلكتروني مفتوح وحر وآمن. ويسرنا أن نتمكن من الاعتماد على عملية معززة لمعالجة هذه المسألة في أعقاب القرارات التي اتخذتها اللجنة في العام الماضي. وسيكون من الضروري ضمان أن تتيح العمليتان القائمتان إحراز تقدم في تفعيل القواعد المنطبقة على الفضاء الإلكتروني، ولا سيما القانون الدولي والمعايير الطوعية وتدابير بناء الثقة. ومن الأهمية بمكان بنفس القدر أن تعمل هاتان العمليتان في تآزر.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، فإن العمل المضطلع به في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة قد أوضح بالفعل بعض العناصر الرئيسية، ولا سيما حقيقة أن القانون الدولي الإنساني ينطبق تماما على تلك الأسلحة وأن التفاعل بين البشر والآلات ذو أهمية بالغة. ومع ذلك، فإنه يلزم بذل جهود كبيرة لتوضيح جوانب الإطار المعياري والتنفيذي لاستخدام هذه الأسلحة.

وأخيرا، نود أن نعرب عن قلقنا لعدم إحراز تقدم في مسائل أخرى. وفي ضوء مختلف التطورات العسكرية، يتعلق ذلك بصفة خاصة بالقواعد المنطبقة على الفضاء الخارجي، التي لا تزال غير كافية إلى حد كبير. وتعثَّر أيضا العمل في مجالات أخرى. ولذلك، من الحيوي أن توفر اللجنة الزخم اللازم للتصدي للتحديات التي يطرحها ذلك على الأمن الدولي.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على تعيينهم. وبإمكانهم التعويل على تعاوننا الكامل.

تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات التكميلية بصفتي الوطنية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بالتعاون المتعدد الأطراف الفعال القائم على قواعد متفق عليها دوليا وعلى الاستعداد للتوصل إلى توافق في الآراء. إن التدهور الحالي للبيئة الأمنية الدولية وآثاره الضارة على الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح يبعثان على بالغ القلق. ويجب أن نعكس مسار ذلك الاتجاه. ونرحب بصفة خاصة بجدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح بوصفه جهدا لتجديد محورية عدم الانتشار ونزع السلاح.

ولا تزال البرتغال ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي رأينا فإن أفضل نهج لتحقيق تقدم هو اعتماد عملية متدرجة الخطى تضم جميع الأطراف لتخفيض الأسلحة النووية، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة. ويساورنا القلق من العلامات المتزايدة التي تُنذِر بسباق تسلح جديد. وتأسف البرتغال أشد الأسف للفشل في الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وتشدد على أهمية تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد عام ٢٠٢١ والتفاوض على مزيد من التخفيضات في الترسانات النووية.

ويتزامن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل مع الذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ. لقد كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نجاحا لا ريب فيه، بتشجيعها على نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتعتزم البرتغال مواصلة القيام بدور بناء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، بهدف تعزيز تنفيذ المعاهدة وجعلها ملائمة لتحقيق الغرض المنشود.

ولا تزال البرتغال تؤيد رسميا خطة العمل الشاملة المشتركة، ونحث جميع الأطراف على تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، ندعو إيران إلى الامتثال الكامل للاتفاق. وفيما عدا ذلك، لا يزال خطر انتشار الأسلحة النووية مدعاة للقلق الشديد. ومن الضروري تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحتى ذلك الحين، ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا. وينبغي إعطاء أولوية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بتصديق زمبابوي على المعاهدة وتوقيع توفالو عليها. وقد حان الوقت أيضا للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن أيضا إحراز تقدم ملموس في التحقق من نزع السلاح النووي، والأمن النووي، وتدابير الأمان النووي والشفافية والحد من المخاطر.

والبرتغال مؤيد قوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتثق كل الثقة في القدرات التقنية والمهنية لأمانتها الفنية. إن الحالات المؤكدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في هجمات في أنحاء مختلفة من العالم، هي أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب محاسبة المسؤولين عنها. ويكتسي دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دعم القاعدة العالمية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أهمية بالغة. وتتطلب التحديات الجديدة صكوكا جديدة، مثل آلية الإسناد وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها.

وتريد البرتغال أن تعرب مرة أخرى عن أسفها لأن مؤتمر نزع السلاح، الذي لا تُمثَّل فيه البلدان تمثيلاً كافياً، لا يزال مغلقاً في وجه انضمام دول جديدة. ويجب معالجة هذه المسألة على وجه السرعة. وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، نأسف لأنه لم يتسن عقد الدورة الموضوعية لهذا العام. وبالنسبة للدورة الحالية لمداولاتنا، يجب أن نعمل معا للتغلب على خلافاتنا وتمكين الهيئة من الوفاء بولايتها. علاوة على ذلك، من الضروري تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح. وتؤمن البرتغال إيماناً راسخاً بأن دمج منظور تكافؤ الجنسين سيساعد على تنشيط آلية نزع السلاح.

ومن الضروري تنظيم الاتجار المشروع بالأسلحة والذخائر التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بها. ونحن نثني على برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونشدد على

الأهمية التي نعلقها على معاهدة تجارة الأسلحة. وقد ساعد المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد مؤخرا، في إطار الموضوع ذي الصلة وهو الشأن الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس، على تعزيز تنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وتهيب البرتغال بجميع الدول التي لم تصادق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك.

إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد مثال على النجاح على جبهة نزع السلاح. ونتوقع أن يسهم المؤتمر الرابع لاستعراض الاتفاقية، المقرر عقده في أوسلو إسهاما كبيرا في تحقيق هدف عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥، فضلا عن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتعزيز تنفيذها.

وفيما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة المتصلة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والفضاء الإلكتروني، وعسكرة الفضاء الخارجي، ينبغي أن نشجع على تنفيذ القواعد المتعلقة بالسلوك المسؤول للدول والشفافية واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وترحب البرتغال بنتائج دورة هذا العام لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وقد أنشأت اللجنة الأولى أيضا آليتين مختلفتين لأمن الفضاء الإلكتروني لهما ولايات مماثلة، وهما فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنهوض بسلوك الدول المسؤول في سياق الأمن الدولي، وفريق عامل جديد مفتوح العضوية معني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ويجب أن تعمل هاتان العمليتان في تكامل وتنسيق وثيق من أجل تجنب الازدواجية التي لا داعي لها.

وفي الختام، يجب أن يكون تعزيز الحلول المتعددة الأطراف للتحديات العالمية التي تعوق نزع السلاح وعدم الانتشار هو السبيل للمضي قدما. ويعتزم بلدي القيام بدور بناء في عمل اللجنة، والإسهام في بناء الثقة وتضييق خلافاتنا من أجل تحقيق التقدم الذي نحتاج إليه بشأن جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد المنصوري (الكويت): بدايةً أود أن أتقدم بخالص التهاني لسعادتكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للعام الحالي، متمنيا لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه اللجنة. كما أتقدم بجزيل الشكر لسلفكم مندوب أرمينيا على جهوده المبذولة في إطار إدارة أعمال اللجنة خلال العام الماضي. ولا يفوتني التعبير عن سعادتنا لتبوُّء سعادة المندوبة الدائمة للجمهورية اللبنانية منصب نائب رئيس اللجنة متمنيا لسعادتها وباقي أعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

تؤيد دولة الكويت ما جاء في بيانات كل من المجموعة العربية ومجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

السيد الرئيس، تؤكد بلادي من جديد على استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي للوصول إلى السبل والأطر التوافقية والرامية إلى نزع السلاح باختلاف أصناف تلك الأسلحة. ونحث جميع الدول على إبداء تعاونها والتزامها بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بهذا المسار الهام والحساس، إذ أن الواقع أصبح مدعاة للقلق على مر الأعوام الأخيرة بالنظر لتباطؤ بعض الأطراف الرئيسية في تلك الاتفاقيات وتراجعها عن القيام بواجباتها بالشكل المطلوب. ولاحظنا مؤخرا إعلان بعض الدول الحائزة على السلاح النووي عن الاستمرار بتطوير وتحديث ترسانتها النووية وتمسكها بسياسة الردع النووي وجعلها جزءا من العقائد العسكرية. ومن الضروري أن تشمل مناقشاتنا في هذه الدورة وقفة جادة لاستدراك كافة هذه التطورات والخروج بآليات واضحة للتعامل معها، الأمر الذي سيعزز بلا شك الأمن والاستقرار والسلم الدولي.

السيد الرئيس، تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس لمنظومة عدم الانتشار النووي. وبالرغم من عدم التوصل للغايات المنشودة من وراء تلك المعاهدة إلا أننا في

أمس الحاجة للتأكيد على مصداقية تلك المعاهدة والحفاظ على فعاليتها خاصة أمام التطورات التي نشهدها ونحن على أعتاب الذكرى الخمسين للمعاهدة. ونشدد على أهمية العمل سويا للوصول إلى مكتسبات توافقية خلال المؤتمر القادم لاستعراض عدم الانتشار النووي. ونأمل بأن نشارك جميعاً في هذا المؤتمر، ونحن مؤمنون بنجاحه وليس فشله للوصول إلى نتائج إيجابية تعزز من دور المعاهدة بهدف تحقيق الهدف المرجو منها، وهو التخلص من تلك الأسلحة وإزالتها الكاملة. وفي ذات السياق، نعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ والمعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وما أقره مؤتمرا الاستعراض للعامين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ من توافق بإنشاء خطة عمل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة في نوفمبر المقبل برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. ونحث كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد شارك بلدي في المؤتمر الحادي عشر لتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. وأود هنا أن أعبر عن اعتزازنا بمشاركتنا بصفة نائب لرئيس المؤتمر للسنة الثانية على التوالي أملا أن نتمكن جميعا من الوصول إلى الغاية المنشودة وراء ذلك المؤتمر وهي دخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ.

السيد الرئيس، إن دولة الكويت ملتزمة بتكريس أسس استخدام الطاقة النووية للأهداف السلمية. كما تؤكد في هذا الصدد على الحق، حق الدول المشروع في استخدام التكنولوجيا النووية دون الخضوع لأية قيود، وتدعم الترويج عنه بهدف إحراز مزيد من التقدم والتطور في المجتمعات. فبلدي يبذل جهودا حثيثة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر مؤسساته وهيئاته الوطنية، مثل المعهد الكويتي للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. كما اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة الثالثة والستين عضويتنا في مجلس محافظي الوكالة للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وهو الأمر الذي يؤكد على إيماننا الراسخ بأهمية العمل المتعدد الأطراف حيث جاءت تلك العضوية للمرة الخامسة منذ انضمامنا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٦٤.

سيدي الرئيس، إن انتشار استخدام الطائرات المسلحة في الهجمات على المنشآت الوطنية بهدف التدمير والقتل هو أمر يثير بالغ القلق ويستدعي المناقشة والمعالجة الفورية. ونرحب هنا بما دعا له الأمين العام للأمم المتحدة في جدول أعمال نزع السلاح إلى ضرورة وضع معايير مشتركة لرسم ووضع الآليات المناسبة لنقل وحيازة واستخدام المركبات الجوية المسلحة غير المأهولة من أجل ضمان المساءلة والشفافية والرقابة على استخدامها والتشديد على الحاجة الملحة لوضع إطار قانوني كاف لتوضيح ما هو مسموح به وغير مسموح به فيما يتعلق بالطائرات بدون طيار، وذلك لا من أجل سلامة المدنيين فحسب، بل أيضا لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، يدين بلدي بشدة الهجمات التي استهدفت المنشآت النفطية والحيوية في المملكة العربية السعودية، معلنين عن تضامننا الكامل مع المملكة في مواجهة الأخطار المؤدية ليس لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي فحسب، وإنما أيضا تهديد مصادر الطاقة والاقتصاد في العالم أجمع.

وفي الختام، نتمنَّى أن تفضي هذه الدورة إلى ترسيخ القناعة بضرورة أن يستمر الحوار البناء والهادف للاستقرار من أجل ضمان تعزيز الحد من المخاطر وبناء الثقة، وبضرورة تحمل الجميع

مسؤولياتهم بالطريقة المثلى في بذل المزيد من الجهود والعمل على تعزيز الإرادة السياسية، بما يسهم في تدعيم وتعزيز منظومة نزع السلاح، وصولا للغاية الأسمى وهي صون الأمن والسلم الدوليين، إذ أننا نحتاج للعمل سويا بهدف تحقيق إنجازات تصون حياة أجيالنا القادمة وتضمن الأمن والسلم في العالم بأسره.

السيد لابا (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود بوتسوانا تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لإدارة أعمال اللجنة الأولى في دورتها الحالية، مؤكدا لهم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين خلال مداولات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

تعرب بوتسوانا عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

وتعيد بوتسوانا التأكيد على أنها تتقيد بالتزاماتها بموجب مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وعلى أنها تتخذ، لهذا الغرض، تدابير جماعية فعالة على نحو سلمي لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام، وقمع أعمال العدوان وغيره من أشكال الإخلال بالسلم.

إن الحالة الأمنية العالمية آخذة في التدهور بسبب التهديدات التي يشكلها سباق تسلح جديد. وتشهد البيئة الأمنية الدولية تزايد إنفاق الدول الأعضاء على الأسلحة وانتشار الأسلحة النووية والأسلحة الصغيرة والتكنولوجيات الناشئة التي تخلق تحديات لأمن الفضاء الإلكتروني وتطور أساليب إيصال الذخائر والرؤوس الحربية، الأمر الذي يخلق تحديات أمنية عالمية جديدة. ولذلك، تدعو بوتسوانا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته المشتركة والعمل معا للتصدي لتلك التهديدات للأمن الدولي.

ويستهدف نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة إيجاد عالم أكثر سلما وأمنا، ومن ثمَّ فهي أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك صلات عديدة بين النفقات العسكرية والاتجار بالأسلحة والنزاع العنيف ونقص الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالدول التي تفرط في إنفاق مواردها المالية والتكنولوجية والبشرية على جيشها تعيد توجيهها بعيدا عن مبادرات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتعوق عملية إنتاج الأسلحة واستخدامها التنمية المستدامة للبيئة والحفاظ عليها وتخلق تفاوتات في الحصول على الموارد وتعوق مبادرات الحد من الفقر.

ولا تزال بوتسوانا تشعر ببالغ القلق من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها في أنحاء العالم، الأمر الذي كثيرا ما يؤدي إلى تفاقم النزاعات وتكون له عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية وخيمة. وكجزء من التزامنا بنزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وفي خطوة نحو بناء نظام عالمي سلمي، أصبحت بوتسوانا مؤخرا دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أداة للحد من الاتجار غير المنظم بالأسلحة. ونحث الدول الأعضاء على تجاوز التزاماتها الإدارية في تنظيم تجارة الأسلحة من خلال مناقشة سبل تنفيذ المعاهدة بمزيد من الفعالية.

وينطوي استمرار وجود الأسلحة النووية على آثار خطيرة على بقاء الإنسان وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدولية والاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وعلى صحة الأجيال الحالية والمقبلة. لقد استُخدمت الأسلحة النووية في الحرب ضد الناس. وأودت كل هذه الحوادث بحياة الملايين. ومنذ فجر العصر الذري، تم تفجير أسلحة نووية مختلفة خلال التجارب في مناسبات عديدة. وخلَّف ذلك عواقب مدمرة طويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة. ولذلك، فإن استخدام الأسلحة

النووية ينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون البيئي وقانون حقوق الإنسان.

وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، صوتت ١٢٢ دولة بالموافقة على اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية بوصفها مسألة ذات اهتمام دولي. ووقعت بوتسوانا أيضا على المعاهدة، وهي اتفاق تاريخي لنزع السلاح يحظر أكثر أدوات الحرب التي صنعتها البشرية تدميرا على الإطلاق. وهو صك يهدف إلى حظر الأسلحة النووية ووصمها وإزالتها. وهو يدين ويحظر بوضوح تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها واستخدامها والتهديد باستخدامها، فضلا عن أي مساعدة في هذه الأنشطة والتشجيع عليها. وتدعو بوتسوانا كل الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك دونما تأخير. ونشدد على دورها المهم في تعزيز القواعد والممارسات العالمية المناهضة لاستخدام أي بلد للأسلحة النووية أو انتشارها أو حيازتها. وندين أي نشاط تحظره المعاهدة، كالتهديد باستخدام الأسلحة النووية وتجارب الأسلحة النووية وتطوير الترسانات النووية وتحديثها، ونعتبره غير مشروع.

أظهرت الدراسات أنه في أي اجتماع حكومي دولي بشأن نزع السلاح، من المرجح أن يكون ربع المشاركين تقريبا من النساء. ومع ذلك، فإن المرأة كثيرا ما تعاني من ضرر غير متناسب أو متفاوت من استحداث واستخدام الأسلحة وتجارتها. ولذلك، تعتقد بوتسوانا أنه ينبغي لنا أن نكفل تكافؤ الجنسين وغيره من أشكال التنوع في المناقشات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح.

لقد أصبح انتشار الأسلحة تحديا أمنيا خطيرا يتطلب التآزر ووجود مؤسسات قوية وشراكات بين الدول إذا أردنا أن نعمل من أجل عالم سلمي وآمن من أجل التقدم البشري والاجتماعي. فلنتكاتف، بروح من الثقة والشفافية، من أجل حماية المنافع الأمنية التي تجلبها لنا معاهداتنا القائمة.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لقيادة اللجنة الأولى. وإنني على ثقة من أن قيادته القديرة ستكفل نجاح اللجنة في عملها.

يُبيّن الواقع اليوم أن العالم يتجه نحو سباق تسلح نووي بدلا من نزع السلاح النووي. وتؤجج التطورات الأخيرة، مثل نشوء سباق جديد للتسلح النووي وإلغاء معاهدات لنزع السلاح وتزايد الحشد في التحالفات العسكرية والمناورات العسكرية المتكررة، القلق في كثير من البلدان وتعرض الاستقرار الإستراتيجي للخطر. وفي آب/أغسطس، شهدنا انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي حظرت على مدى ٣٠ عاما على الولايات المتحدة وروسيا، وهما أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية في العالم، استخدام أسلحتهما النووية التكتيكية. ولم يعد بوسعنا أن نمنع استخدام الأسلحة النووية العاملة في حروب حقيقية. ويحتدم التنافس والمواجهة الشرسة بين الدول الكبرى لتوسيع نفوذها العسكري ومجالات نفوذها واكتساب التفوق الإستراتيجي في جميع أنحاء آسيا، بما في ذلك في المحيطين الهادئ والهندي.

وفي هذا العام، قامت الولايات المتحدة بتجربة إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات من طراز منيتمان 3 وقذائف تسيارية تطلق من الغواصات من طراز ترايدنت وقذائف انسيابية من طراز توماهوك كروز. كما أجرت علنا تجربة محاكاة لاعتراض صواريخ تسيارية أجنبية عابرة للقارات. ويثير سوء السلوك المتهور لليابان أيضا القلاقل والحذر بين البلدان المجاورة من خلال رغبتها في أن تصبح قوة عسكرية كبرى، مع زيادة سنوية في نفقاتها العسكرية التي تتجاوز الآن قدرة الدفاع عن النفس المنصوص عليها في دستورها السلمي. وفي هذا العام، استؤنفت المناورات العسكرية المشتركة التي افترضنا أنها قد عُلّقت، وجرى نشر أحدث المعدات العسكرية، ومنها الطائرات المقاتلة الشبح من طراز F-35A، واحدا تلو الآخر في شبه الجزيرة

الكورية. وتتعارض هذه التحركات الواضحة والعدائية مع تهيئة جو للحوار والمصالحة. إن التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والتهديدات العسكرية الموجهة إليها تعرض السلم والأمن للخطر، وهما شرطان أساسيان للتنمية والرخاء. ويعزى نشوء هذه الحالة غير المستقرة التي تهدد الأمن الدولي، بالدرجة الأولى إلى غطرسة دولة معينة تعمل على ترسيخ قيمها في مذهب يقوم على أن القوة هي الحق. فمصالحها الخاصة هي أولويتها المطلقة، وهي لا تراعي القانون والنظام الدوليين. إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يتسامح مع أي محاولة لإثارة حرب باردة جديدة أو إثارة سباق عالمي للتسلح النووي، لأن ذلك يتعارض مع رغبة البشرية في تحقيق عالم يسوده السلام.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشجب ونرفض بحزم الأعمال الاستفزازية الخطيرة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل البيانات التي أدلت بها بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، والتي تدعو بإيعاز من الولايات المتحدة، إلى عقد جلسة مغلقة لمجلس الأمن وتنتقد تدابيرنا للدفاع عن النفس المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ولن نتسامح أبدا مع استغلال ممثلي بعض البلدان الغربية، ومنها السويد وأستراليا، محافل مثل اللجنة الأولى لانتقاد حقنا في الدفاع عن النفس، بذريعة جزاءات مجلس الأمن التي لا مبرر لها وغير الإنسانية والتي لا نعترف بها أو نقبلها.

وتثبت الحالة الدولية السائدة أن امتلاك القوة على الصعيد الوطني هو الضمان الأساسي للتنمية المستقلة والسلام والرخاء للبلدان. والدول التي تعمل على إحراز تقدم بمفردها، بفضل مواطن قوتها، ستمضي بخطى واثقة في المسار الذي اختارته، حتى عندما تعصف بها المشاق والصعوبات. وتتمسك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموقفها المبدئي إزاء الإسهام في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم، وفي سبيل ذلك، ستبذل جهودا مخلصة في التعاون في الاتصال والحوارات النشطة مع المجتمع الدولي.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أيضا أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي ممثلا لبلدي.

بالنظر إلى السياق الدولي الحالي، فإن من الضروري أن نعمل بعزم في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من أجل الحفاظ على النتائج التي تحققت حتى الآن والمضي قدما بالعمليات ذات الصلة. وينبغي بذل جهود خاصة، وتوخي بالغ الحذر، لعدم الشروع في مسار يفضي إلى سباق تسلح جديد في ظل التوترات المتفاقمة. وبدلا من ذلك، نحتاج إلى التزام جماعي ومتجدد بالحفاظ على المؤسسات والصكوك الدولية مع ضمان حسن أدائها. وفي ذلك السياق، تكرر إيطاليا تأييدها لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وإن تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد هما الطريقان الوحيدان للنجاح.

وتؤكد إيطاليا من جديد التزامها الراسخ بالمشاركة في ابتغاء تحقيق هدف إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. إن جهودنا الرامية إلى النهوض بنزع السلاح النووي على نحو فعال تستند إلى قلقنا العميق من العواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وتُوفِّر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث المتعاضدة، الإطار القانوني الواقعي الوحيد لبلوغ تلك الغاية. ولا يمكن تحقيق التحسينات إلا من خلال نهج تدريجي يستند إلى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وسيتيح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة لتقييم التقدم الكبير المحرز حتى الآن وتحديد سبل دعم المعاهدة في ظل البيئة الصعبة الراهنة. وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات أساسية. ونشجع بصفة خاصة الولايات

المتحدة وروسيا على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما والدخول في حوار بنّاء بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لما بعد عام ٢٠٢١ فضلا عن ترتيبات أخرى لتحديد الأسلحة. ويحظى ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن بأولوية قصوى. وتحث إيطاليا جميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢، على أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء. وفي الوقت نفسه، تدعو إيطاليا جميع الدول إلى الوفاء بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية.

ومن الأمور ذات الأهمية البالغة أيضا البدء فورا في إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تعنى بالمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. وإلى أن تُبرَم هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول المعنية أن تتقيد بوقف اختياري في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يشكل أيضاً إطاراً لصياغة توصيات تتناول جميع جوانب ضمانات الأمن السلبية، دون استبعاد إمكانية وضع صك ملزم قانوناً. وتُشيد إيطاليا أيضا بجميع المبادرات المتخذة في ميدان التحقق من نزع السلاح النووي بوصفها أدوات مهمة لبناء الثقة. وأخيرا، نكرر الإعراب عن تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتفق عليها بحرية جميع دول المنطقة.

وتعتقد إيطاليا أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال عنصرا رئيسيا في الجهود الدولية الرامية إلى تقوية آلية عدم الانتشار. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل دون إبطاء وعلى تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتعاون كامل وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بجميع التزاماتها المتصلة بالضمانات. ونحن على استعداد لدعم المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة التوتر الحالي وصون نزاهة خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أثنينا على الجهود الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي أسهمت في تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية في العام الماضي. ولكننا نشعر الآن بقلق بالغ من تجارب الصواريخ التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ولذلك ندعو بيونغ يانغ إلى الدخول في مفاوضات ذات مصداقية، والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واستئناف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يظل نظام الجزاءات الدولية قائما.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما قويا بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت، وأيا كانت الظروف. ولا بد من تحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية في سوريا ومساءلتهم. ونرحب ببدء عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية المنشأ لهذا الغرض في إطار أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونولي أيضا أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وندرك ضرورة تعزيز الهيكل الدولي للأسلحة البيولوجية الذي شهد تطورات متسارعة. وتشعر إيطاليا بقلق عميق من تزايد خطر تحويل أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة من غير الدول، وخاصة فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، نتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الاستعراضي في أوسلو، تمشيا مع التزامنا بالعمل من أجل عالم خال من الألغام.

وتعتقد إيطاليا أن التعاون الدولي ومساعدة الضحايا عنصران رئيسيان في وضع نهج شامل لمكافحة الألغام. ويساورنا قلق مماثل من جراء الأثر الإنساني البالغ الخطورة للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي ذلك الصدد، أعربنا عن تقديرنا الكبير لمؤتمر فيينا الأخير المعني بحماية المدنيين في حرب المدن، ونؤيد العملية الرامية إلى تعزيز الالتزام الجماعي بشأن هذه المسألة. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى حماية المدنيين ومع مراعاة البيانات المتعلقة بالعنف المسلح، فإننا نؤمن بأهمية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولذلك، ندعو إلى تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لها.

وتؤيد إيطاليا أيضا بقوة ونشاط الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها. ونرحب بالاتفاق على ١١ مبدأ توجيهيا بوصفها نتيجة ملموسة لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومن المهم ضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني على جميع منظومات الأسلحة، التي يجب أن تخضع دائما للرقابة البشرية، وخصوصا فيما يتعلق بالقرار النهائي باستخدام القوة المميتة.

وتعتقد إيطاليا اعتقادا راسخا أن التطورات التكنولوجية والتقدم العلمي أمران حاسمان لرفاه البشرية ويجب النظر إليهما بوصفهما أداة لتعزيز السلام والنمو المستدام مع منع أي استخدام سلبي لهما. ومن هذا المنظور، نحن ملتزمون التزاما راسخا باستدامة البيئة الفضائية وسلامتها وأمنها على المدى الطويل، ونعتقد أنه ينبغي تهيئة بيئة تنظيمية دولية شاملة. ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما كاملا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ عليه من أن يصبح منطقة صراع، وهي شروط أساسية لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. لقد شاركنا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومن المؤسف أنه لم يتمكن من التوصل إلى توافق على تقرير نهائي. ومع ذلك، فإنه ساعد على توسيع نطاق المناقشة وتعميقها.

ونعتقد أنه من المهم اتخاذ مبادرات لتعزيز الثقة المتبادلة، ولذلك نريد التأكيد على أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة. وفي ذلك الصدد، نعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت من أعظم الإنجازات البشرية على مر العصور.

وفي كل هذه المسائل، تعتقد إيطاليا أن زيادة التفاعل مع المجتمع المدني يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في عملنا.

وتشجع إيطاليا أيضا السياسات والنهج التي تُسهِّل التمكين الكامل للمرأة وتراعي على النحو الواجب آثار العنف المسلح المتصلة بنوع الجنس. وستكون نسخة من النص الكامل لبياني متاحة على شبكة الإنترنت.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الرئيس على توليه قيادة اللجنة الأولى، وفي تمني كل النجاح له ولجميع أعضاء اللجنة خلال هذه الدورة.

وتؤيد آيسلندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أيضا أن أبرز بعض المسائل الرئيسية من منظورنا الوطني.

إننا نجتمع في مرحلة حاسمة أصبحت فيها بعض الاتفاقات الرئيسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي ما فتئت هي الأساس لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار منذ نهاية الحرب الباردة على المحك جراء عدم الامتثال والتحديات الأمنية الجديدة. ولقد تداعت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بسبب عدم امتثال روسيا، ولا تزال الأسلحة الكيميائية تستخدم، والأسلحة الصغيرة غير المشروعة متاحة بسهولة في جميع مناطق الصراع الرئيسية.

إن الحالة الأمنية الدولية يمكن أن تكون في الواقع أكثر مواتاة لنزع السلاح، ولكن أولويتنا الرئيسية يجب أن تكون إعادة الالتزام بجدول أعمال الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام وقتنا لبناء الثقة وزيادة الشفافية حيثما تشتد الحاجة إليهما. وينبغي أن نستخلص الدروس من أخطاء الماضي حتى نتجنب سباقات التسلح المبددة للموارد التي جرت في الماضي. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في المجال النووي، حيث ينتظر استعراض بعض الصكوك الرئيسية التي جلبت لنا السلام والاستقرار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة ستارت الجديدة. وفي الأشهر المقبلة، يجب أن تكون أولويتنا ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد كانت معاهدة عدم الانتشار فعالة في تخفيض المخزون العالمي من الأسلحة النووية، مع ضمان فوائد التكنولوجيا النووية للاستخدام المدني. ويجب تمديد معاهدة ستارت الجديدة، لأنها تؤدي دورا حاسما في الأمن العالمي، حيث تحد من عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية مع توفير مجموعات هامة من تدابير بناء الثقة التي تعود بالنفع علينا جميعا. ونحن نشجع روسيا والولايات المتحدة على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

وينبغي ألا يهن عزمنا في دعم الآليات الأخرى. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واحدة من الاتفاقات الدولية التي تحظى بتأييد على أوسع نطاق، ولكن أطرافا رئيسية لم توقع بعد عليها. ونظام التحقق الخاص بها مصدر مهم للثقة والشفافية. ومن شأن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يكون عاملا مهما آخر في دعم ترتيبات عدم الانتشار. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن تستند الإزالة التامة للأسلحة النووية إلى نهج تدريجي متبادل ومتوازن وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وينبغي لنا أيضا العمل من أجل أن يصبح استخدام الأسلحة الكيميائية شيئا من الماضي البعيد، وليس جزءا من الأخبار العادية. ويجب علينا دعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقيق في الهجمات من أجل محاسبة الجناة. وعلاوة على ذلك، تُوصَف الأسلحة التقليدية، ناهيك عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بأنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، لأنها تقتل أكثر من نصف مليون شخص كل عام. وينبغي أن نستفيد استفادة كاملة من معاهدة تجارة الأسلحة لوقف الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، التي يبدو أنها متاحة بسهولة في جميع مناطق الصراع الرئيسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي على وجه السرعة تنفيذ القدرات الفريدة للمعاهدة على التصدي للعنف القائم على نوع الجنس.

ولا تزال تكنولوجيا المعلومات تغير حياتنا اليومية واستفادت منها مجتمعاتنا استفادة كبيرة. ومع ذلك، فإنها تجعلنا أيضا أكثر عرضة للسلوك غير المسؤول للجهات الفاعلة الحكومية وتلك من غير الدول، الذي يتراوح بين الهجمات المباشرة والمراقبة غير المباشرة والدعاية. ويجب أن نبعث برسالة قوية مفادها أن القوانين والقواعد الدولية تنطبق على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. وينبغي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي أن يركز على إذكاء الوعي بالأطر والمعايير الدولية القائمة واستكشاف أفضل السبل لبناء القدرة وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال الفضاء الإلكتروني.

ويجب أن نُعيد تنشيط جدول أعمال نزع السلاح بمزيد من الموارد والتفكير الخلاق. ونحتاج أيضا إلى اتخاذ خطوات ملموسة للتأكد من أن المرأة تؤدي دورا نشطا وعلى قدم المساواة في ذلك الجهد، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحن نستعد للذكرى السنوية العشرين لذلك القرار المهم في عام ٢٠٢٠. وأود أن أختم كلامي بتمنياتي لنا جميعا بدورة مثمرة وبناءة.

السيدة نيلسون (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لقيادة دورة اللجنة الأولى لهذا العام وأن أؤكد له دعم وفد السويد الكامل.

وتؤيد السويد البيانين العامين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل السويد باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3). وسأدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن تدهور البيئة الأمنية العالمية وآثاره على نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي كان موضوعا متكررا في هذا المحفل في السنوات الأخيرة، لسبب وجيه. والتطورات التي أعقبت دورة اللجنة الأولى في العام الماضي لا يمكن إلا أن تعزز التقييم بأن دبلوماسية نزع السلاح تسير على مسار خطير. إذ يجري تطوير قدرات نووية جديدة، منها بعض القدرات المصممة على ما يبدو للاستخدام العسكري، وهو ما يبعدنا كثيرا عن هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولم يعد من الممكن تجاهل خطر حدوث سباق تسلح نووي آخر والاستخدام الفعلي للأسلحة النووية، عن قصد أو غير قصد، إلى جانب حقيقة لا جدال فيها مفادها أن انفجارا نوويا واحدا إنْ وقع فسوف تكون له عواقب إنسانية وخيمة.

وفي سعينا إلى إحياء دبلوماسية نزع السلاح، ينبغي لنا أن نستفيد استفادة كاملة من المشاركة القوية للأمين العام، الذي تشكل خطته لنزع السلاح دعوة إلى العمل لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون ملهمة لنا جميعا. وتتطلع السويد، بعد أن وقعت على هذا المشروع المهم بوصفها نصيرا للحوار وتكافؤ الجنسين، إلى العمل مع الأمم المتحدة في تنفيذه.

وبعد ستة أشهر من الآن، ستجتمع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمرها الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وفي وقت سابق من هذا العام، أطلقت السويد مبادرة تهدف إلى تعبئة الزخم السياسي من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة ولكن واقعية. وقد اجتمعت ست عشرة دولة غير حائزة لأسلحة نووية، تمثل منظورات مختلفة للسياسات الجغرافية والأمنية، في ستوكهولم لتوجيه رسالة سياسية بشأن ضرورة إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وفي حوار وثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ستسعى مجموعتنا إلى تقديم إسهامات ملموسة لتحقيق تلك الغاية.

ومن وجهة النظر السويدية، ينبغي أن تتضمن عناصر مجموعة الأسس المشتركة الممكنة إعادة تأكيد مركز معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الأساس في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ولاستمرار صلاحية الالتزامات السابقة التي تم التعهد بها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا مجال للرجوع عن هذا الطريق. وينبغي أيضا أن تتضمن هذه الأسس نسخة معاصرة من رأي ريغان – غورباتشوف القائل بأن الحرب النووية لن ينتصر فيها أحد ويجب ألا تنشب أبدا، وحزمة من التدابير التي تغطي جميع الركائز الثلاث للمعاهدة وتشمل إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات القائمة المتصلة بالمادة السادسة للمعاهدة، وأخيرا، إطارا معززا للمتابعة المنهجية في السنوات التالية لعام ٢٠٢٠. وفي ذلك السياق، يجدر النظر في تحسين دعم الأمانة لبُعْد نزع السلاح في المعاهدة.

وسيتمثل أحد التحديات الكبيرة في تحديد التدابير العملية المتصلة بالمادة السادسة التي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق في البيئة الأمنية الراهنة ويمكن أن تسهم في الحد من المخاطر النووية، وفي الوقت نفسه إيجاد مجال لاتخاذ مزيد من الخطوات في مجال نزع السلاح مستقبلا. وقد اعتُمد نهج ”نقاط الانطلاق“ مع أخذ ذلك في الاعتبار – مسألة كيفية تصميم إستراتيجية تجعل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح ممكنا. وهناك عدة مجالات تتيح فرصا غنية لاتخاذ تدابير ملموسة. وهي تشمل الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب الأمنية،

بما في ذلك من خلال تعزيز الضمانات الأمنية السلبية؛ وإحياء عادات التعاون، والاستفادة من التفاعل المثمر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بشأن التحقق من نزع السلاح؛ والبحث عن سبل لتعزيز الشفافية بشأن الترسانات ومخزونات المواد الانشطارية ووضع تدابير ترمي إلى الحد من خطر الاستخدام النووي المتعمد أو غير المتعمد.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تُشكِّل عنصرا أساسيا في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وإن بدء نفاذها لا يزال على رأس قائمة المهام التي يجب علينا أداؤها. والدعم السياسي والتقني القوي الذي تقدمه السويد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ثابت، ونحث جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على اتخاذ خطوات ملموسة نحو التصديق عليها.

ويبرز التحقق من نزع السلاح، بما يترتب عليه من تفاعل يسمح ببناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، بوصفه إحدى قصص النجاح في السنوات الأخيرة. وتفخر السويد بمشاركتها في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق من الأسلحة النووية، اللتين تواصلان تقديم أفكار مُعمَّقة بشأن متطلبات التحقق في المستقبل. ونحن نُشجِّع بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على الانخراط في ذلك المجال.

ولقد شاركت السويد بنشاط في مفاوضات عام ٢٠١٧ التي أفضت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي ذلك الوقت أعربنا عن تحفظاتنا على بعض أوجه القصور في مشروع المعاهدة. وفي تموز/يوليه من هذا العام، أعلنت الحكومة أن السويد ستمتنع عن التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية أو السعي إلى التصديق عليها بشكلها الحالي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أوجه القصور نفسها تلك. لكننا سنسعى إلى أن نصبح دولة مراقِبة حالما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وتأسف السويد أسفا عميقا لإنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي أسهمت إسهاما كبيرا في الأمن الأوروبي والعالمي على مدى أكثر من ٣٠ عاما، والتي كان السبب الرئيسي لزوالها هو عدم امتثال روسيا. ومع ذلك، لا يزال هناك بصيص أمل مهم – وهو معاهدة ستارت الجديدة، التي لا تزال، على حد ما يمكننا قوله، تُنفَّذ تنفيذا كاملا. ونحن ندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى التوصل إلى اتفاق قريبا بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات، وهو عنصر حاسم من عناصر الاستقرار الإستراتيجي وعامل رئيسي لتهيئة المشهد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. كما أنه سيوفر منبرا مناسبا للتفاوض على معاهدة خلف. إن تفكيك شبكة الأمان المتبقية قبل إنشاء شبكة جديدة قد يعرض الأمن العالمي لخطر جسيم.

وبينما نتابع الملفات الإقليمية الرئيسية المتعلقة بالانتشار، نتذكر دوما الدور الذي لا غنى عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم الانتشار العالمي. وتفخر السويد بتولي منصب رئيس مجلس محافظيها لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. ويجب أن نقدم للوكالة الدعم السياسي والمالي الذي تحتاج إليه، وكذلك أدوات التفتيش الكافية، بما في ذلك عن طريق كفالة تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة عالميا. فالوكالة أكثر من مجرد وكالة للمراقبة النووية. وهي تُجسِّد شعارها ”الذرات من أجل السلام والتنمية“.

ولا تزال البرامج النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا كبيرا للنظام العالمي لعدم الانتشار. ونرحب بالتطورات الدبلوماسية التي حدثت منذ أوائل عام ٢٠١٨، وهو زخم يجب الحفاظ عليه. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تضفي الطابع الرسمي على التزاماتها الرامية إلى نزع السلاح النووي بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة

فيها، بما في ذلك بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا تزال السويد والاتحاد الأوروبي ثابتين في دعمهما لخطة العمل الشاملة المشتركة. ومن شأن تفككها أن يلحق ضررا بالغا بالنظام العالمي لعدم الانتشار. إن انتهاكات إيران في الآونة الأخيرة للحدود المتعلقة بالأسلحة النووية بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة هي انتكاسات خطيرة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وإعادة فرض الجزاءات. ونحث إيران على التعاون الكامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار.

وسيكون العام القادم عاما حاسما لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويتيح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار فرصة يجب اغتنامها لإطلاق العنان لدبلوماسية نزع السلاح. وإذا أردنا أن ننجح، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء أن تشارك الآن مشاركة كاملة بروح التراضي.

السيد الخليفة (قطر): سيدي الرئيس، بدايةً، أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم ومؤكدا لكم تعاون وفد دولة قطر معكم ومع الوفود المشاركة لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

كما أضم صوت بلدي إلى بيان المجموعة العربية وبيان بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

السيد الرئيس، يشكّل تمدد وتزايد النزاعات الداخلية والإقليمية تحديا خطيرا لأمن الدول ويساهم في زعزعة استقرارها، مما ينعكس سلبا على حالة الأمن الإقليمي والدولي. كما أن انتشار وتوفر الأسلحة واستخدامها من قبل المجموعات المتنازعة يثير مخاطر انتقال تلك الأسلحة إلى المجموعات الإرهابية وشبكات تهريب البشر العابرة للحدود الوطنية. وعليه فإن هناك حاجة ماسة لتضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات الخطيرة وتكثيف العمل في مجال الوقاية من النزاعات وتسويتها بالسبل السلمية استنادا للقانون الدولي.

لقد أرست الاتفاقيات الدولية المعنية بنزع السلاح الأسس الكفيلة بتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي. كما أن اللجوء إلى الحوار البناء في حل الخلافات هو السبيل الوحيد لتعزيز الثقة والحد من انتشار الأسلحة واستخدامها وتطويرها، وصولا لتحقيق استقرار الدول والمجتمعات. كما تؤكد دولة قطر دعمها للجهود الدولية للوقاية الجماعية من الأزمات وحلها بالوسائل السلمية لحل النزاعات وفقا لأحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. السيد الرئيس، يُمثّل الأمن البشري أولوية قصوى للأسرة الدولية وهدفا يستحق العمل الجماعي لتحقيقه. وما من شك في أن تحقيق هذا الهدف مرهون بالقضاء على التوترات التي يعيشها عالمنا اليوم مما يستوجب انخراط جميع القوى الفاعلة على المستوى الدولي في حوار ينعكس على التعامل مع كافة المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والتي تمثل تهديدا بالغ الخطورة على السلم والأمن الدوليين لكون مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لبحث قضايا نزع السلاح، فإن من بالغ الأهمية أن يُعتَمد برنامج عمل متوازن وشامل يفضي إلى تحقيق تطلعات الأسرة الدولية في هذا المجال.

إن التطورات والتوترات المرتبطة بقضية انتشار الأسلحة النووية تؤرق جميع الدول وتنعكس على السلم والأمن الدوليين. ويود وفد بلدي في هذا الخصوص أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم يذكر لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وعدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عن نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، والخطوات الصادرة عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠، وكذلك فشل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥.

كما نؤكد على الأهمية الكبرى لعقد مؤتمر الأمم المتحدة برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في نوفمبر القادم حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤٦/٧٣. متطلعين أن يحقق المؤتمر الهدف المنشود منه، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

سيدي الرئيس، في ظل تسارع التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وعدم كفاية التشريعات الدولية في هذا المجال الحيوي، فقد أصبح تعزيز الأمن السيبراني والإلكتروني يُشكّل تحديا معقدا يواجه المجتمع الدولي. حيث أن إساءة استخدام الفضاء السيبراني بات يُشكّل تهديدا للدول والأفراد، وأضحى مصدرا للنزاع والخلاف. وعليه فإن تنظيم التعاون هو أمر بالغ الأهمية ويصب في صالح الجميع. لقد شهدت الفترة الماضية تعرض دولة قطر لهجوم سيبراني عبر القرصنة لوكالة الأنباء القطرية أدَّى إلى افتعال أزمة دولية لها انعكاساتها الخطيرة على السلم الإقليمي والدولي. إن تزايد مثل هذا النوع من التهديدات يُمثّل تطورا سالبا في العلاقات الدولية. ونتيجة لذلك، سعت دولة قطر إلى تكثيف جهودها في مجال الأمن السيبراني، حيث قامت بمراجعة وتحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة. وحرصت في إطار تبادل الخبرات والمعرفة على المشاركة في الأنشطة التي تنظمها الأمم المتحدة، بما في ذلك اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ عملا بقرار الجمعية ٢٧/٧٣، وذلك في إطار التزام دولة قطر بالتعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة. وفي هذا السياق، أعلنت دولة قطر عن استعدادها لاستضافة مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة للبحث في سبل تنظيم الأمن السيبراني استنادا لأحكام القانون الدولي.

وتحرص دولة قطر على اعتماد سياسة ثابتة إزاء قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار تنطلق من إيمانها الراسخ بأن تحقيق السلم والأمن الدوليين هو مسؤولية مشتركة للدول. وتؤمن بأن الإطار المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي وتخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل عامة، والأسلحة النووية على وجه الخصوص.

وختاما، تجدد دولة قطر التزامها بتعزيز شراكاتها وتعاونها في إطار الأمم المتحدة للدفع قدما بالجهود الدولية لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وسيتعاون وفد بلدي تعاونا كاملا مع المكتب في إدارة أعمال اللجنة.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.3).

لا تزال ماليزيا تشعر بالقلق من عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ويتعرض هيكل نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار لضغوط ويتفسَّخ. وما حدث مؤخرا من إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى واحتمال عدم تمديد معاهدة ستارت الجديدة لعام ٢٠١٠ بعد انقضاء مدتها في عام ٢٠٢١ والصعوبات في خطاب نزع السلاح النووي، هي جميعا عوامل تفاقم التحديات الراهنة. وتُولّد تلك النكسات المتواصلة عدم الاستقرار وتخلق بيئة تضر بالسلم والأمن الدوليين.

ويشهد العالم بداية سباق تسلح جديد، مع استحداث واختبار قذائف أرضية متوسطة المدى بعد إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وإعلانات من الدول الأطراف فيها سابقا بشأن زيادة تطوير هذه الأسلحة. ونحن بحاجة إلى حوار بناء بين

جميع الدول وفيما بينها. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية ضمان الحفاظ على هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة والنهوض بنزع السلاح النووي. ويلزم وضع إطار مفاهيمي أفضل، مع التركيز على نموذج الأثر الإنساني للأسلحة النووية كوسيلة أكثر فعالية للإسهام في تحسين الخطاب والتفاهم. إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو رغبة المجتمع الدولي التي طال أمدها منذ إنشاء الجمعية العامة في عام ١٩٤٦.

يوافق العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ محفلا مناسبا لنا لإعادة الالتزام بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مع تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، تؤيد ماليزيا دعوة الأمين العام إلى الدول الأعضاء للتوفيق بين المواقف المتباينة، بغية النهوض بنزع السلاح النووي والحفاظ على هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتعتقد ماليزيا أيضا أنه من المهم أن نعزز الوعي العام والتثقيف بشأن الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية. ومن ثمَّ، ترحب ماليزيا بالاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ٢٦ أيلول/سبتمبر، وبالترويج له. وبهذه الروح، سنواصل العمل مع البلدان الأخرى ذات التفكير المماثل لمواصلة إجراءات متابعة قرار الجمعية العامة ٦٤/٧٣ المتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

وتعيد ماليزيا تأكيد التزامها بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ودعمها الثابت لها. ونعمل بغية التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن، وبالتالي الإسهام في دخولها حيز النفاذ في وقت قريب. وتحث ماليزيا جميع الدول على اتباع نفس النهج المفتوح والمركَّز إزاء المعاهدة وأن تصبح أطرافا فيها كتعبير عن التزامنا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ خطوة أساسية لتحقيق تقدم ممنهج نحو إزالة الأسلحة النووية. وتدعو ماليزيا جميع الدول، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ونؤكد من جديد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من نزع السلاح النووي وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. وفي هذا الصدد، سنواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل السعي بنشاط إلى توقيع وتصديق الدول الحائزة لأسلحة نووية على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تمشيا مع خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥. ونساند أيضا عقد مؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحث جميع دول المنطقة على المشاركة بنشاط في المؤتمر من أجل تحقيق إنشاء هذه المنطقة.

وفيما يخص منطقة أقرب إلى وطننا، تشعر ماليزيا بقلق بالغ إزاء ما أفادت به التقارير من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر قذيفة يمكن استخدامها كسلاح، وهو تطور يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لتدابير بناء الثقة وأمن شبه الجزيرة الكورية. وتأمل ماليزيا أن يتم استئناف الحوار بغية تحقيق المصالحة والإخلاء الكامل والقابل للتحقق ولا رجعة فيه لشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وتؤيد ماليزيا تأييدا تاما اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتشجع البلدان المتقدمة النمو على تعزيز التعاون الدولي من خلال نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في ذلك المجال. وندعو أيضا إلى إزالة جميع القيود التمييزية التي تتعارض مع روح اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وندعم جهود المجتمع الدولي

لتعزيز عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والامتثال لأحكامها. وتمشيا مع المادة الرابعة من الاتفاقية، تعمل ماليزيا في سبيل اعتماد مشروع قانون وطني للأسلحة البيولوجية، من شأنه أن يزيد من تعزيز تنفيذنا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن العالم يواجه تهديدات في الفضاء الإلكتروني تتغير بسرعة وتزداد تطورا. ونسلم بأن تحديات الإسناد في مجال الفضاء الإلكتروني معقدة. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تبرز أهمية وضع آلية إسناد عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة تعترف بها جميع الدول الأعضاء. ومن المؤكد أن العناية الواجبة، عند إنشاء تلك الآلية، هي أحد العناصر الهامة التي ينبغي إدراجها للحيلولة دون أي خطأ في الإسناد.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة بالتصديق على المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي والانضمام إليها. وفي ذلك الصدد، اعتمدنا سياستنا الوطنية المتعلقة بالفضاء لعام ٢٠٣٠ وبدأنا عملية صياغة تشريعات وطنية بشأن الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى فيما نضع إطارنا التنظيمي الوطني للفضاء الخارجي.

ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء النقل والتصنيع والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط وانتشارها دون ضوابط في الكثير من مناطق العالم. وتحث ماليزيا على التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك للحيلولة دون انتشارها غير المشروع. ونعتقد أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لمعالجة مسألة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وسنؤيد الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال صياغة إعلان سياسي، على نحو ما دعا إليه الأمين العام.

إن التهديدات التي تشكلها جميع أنواع الأسلحة تتزايد بسبب القدرات التكنولوجية والربط العالمي. ولا يمكن لدولة واحدة أن تعالج العواقب الكارثية لتلك التهديدات المحتملة بمفردها. وبالنظر إلى البيئة السياسية والأمنية الراهنة التي نواجهها، من المناسب أن نعيد النظر في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بغية النهوض بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. وأي عمل يتجاهل الميثاق نصا وروحا ويتجاهل مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، من شأنه أن يؤثر سلبا على الجهود الجادة والحقيقية في ميدان نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، تشدد ماليزيا على الأهمية الحيوية للحلول المتفق عليها بين العديد من الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. أعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيعقد الاتحاد الروسي مشاورات غير رسمية اليوم الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات A. ولديّ أيضا ثلاثة إعلانات أخرى.

أولا، كما ذكر الرئيس هذا الصباح، ستفتح قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية صباح الغد في الساعة ٩/٠٠. وفيما يتعلق بالإعلان الذي أدلى به الرئيس هذا الصباح بشأن ممارسة حق الرد، نود أن نطلب إلى الوفود الراغبة في ممارسة حق الرد أن تتكرم بإبلاغ الأمانة العامة بحلول الساعة ١٧/٠٠ من بعد ظهر اليوم حتى يتسنى تخصيص وقت كاف لهذا الجزء.

ثانيا، كما يعلم الأعضاء، تواجه الأمم المتحدة أزمة سيولة مالية خطيرة. ولذلك يتعين علينا أن ننهي جلساتنا على وجه السرعة في الساعة ١٣/٠٠ والساعة ١٨/٠٠، وتبعا لعدد المتكلمين الراغبين في ممارسة حق الرد، فإن الوقت المخصص لذلك سيُعدل حسب الاقتضاء، وسيتخذ الرئيس ما يلزم من خطوات في ذلك الصدد.

وأخيرا، تود الأمانة العامة أن توجه انتباه الأعضاء إلى الموعد النهائي المقترح بشأن الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1. والموعد النهائي المقترح لتقديم المقترحات هو الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢/٠٠. وهذا التاريخ، كما يعلم الأعضاء، محدد بمراعاة عدد مشاريع القرارات والمقررات المعروضة على اللجنة الأولى والطريقة التي يتم بها تنظيم الإجراءات المتعلقة بالمقترحات وعرضها في اللجنة. وإذ تضع الأمانة العامة في اعتبارها أزمة السيولة الخطيرة التي تواجهها المنظمة، واعترافا بالحالة من حيث صلتها بالوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1، فإنها تود أن تبلغ الأعضاء بأننا لا نستطيع أن نضمن إصدار مشاريع المقترحات المقدمة في الوقت المناسب بعد الموعد النهائي المقترح ظهر يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك فإننا نحث الوفود على التقيد بالموعد النهائي المقترح لتقديم المقترحات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستُعقد الجلسة التالية للجنة بعد ظهر اليوم، الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات ٤. وسنستمر في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وأناشد جميع الوفود أن تفي بالمواعيد المحددة لتمكيننا من مواصلة عملنا في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.